الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

السنة التاسعة والثلاثون
ذو الحجة ١٤٤٦هـ
حزيران ٢٠٢٥م

العدد
٤٦٧

كلمة الوعي

الإعلام دعامة من دعامات الدول

خطر الفكر النسوي ومؤسساته على الأسرة والمرأة ص ٨

الفكر المالي في الإسلام مقارنة مع الفكر المالي الرأسمالي والاشتراكي(١) ص ١٠

الإسلام فكرة وطريقة ص ١٦

لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات (٢) (المعلومات السياسية، متابعة الأخبار) ص ٢٥

حاجة المؤمن للتثبيت ص ٤٤

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

www.al-waie.org Subjects@al-waie.org

المحتويات

- كلمة الوعي: الإعلام دعامة من دعامات الدول ٣
- خطر الفكر النسوي ومؤسساته على الأسرة والمرأة ٨
- الإسلام فكرة وطريقة ١٦
- لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات (٢) (المعلومات السياسية، متابعة الأخبار) ٢٥
- الفكر المالي في الإسلام مقارنة مع الفكر المالي الرأسمالي والاشتراكي(١) ٣٠
- رياض الجنة: أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح أمين هذه الأمة ٤٠
- مع القرآن الكريم: حاجة المؤمن للتثبيت ٤٤
- أخبار المسلمين في العالم ٤٧
- كلمة أخيرة: مواجهات كاليفورنيا: حدث عرضي أم شرخ مجتمعي؟ ٥١
- غلاف أخير: من جديد... سؤال النهضة وفصل الدين عن الحياة. ٥٢

العدد ٤٦٧

السنة التاسعة والثلاثون
ذو الحجة ١٤٤٦هـ
حزيران ٢٠٢٥م

ثمن النسخة

لبنان	٢٠٠٠ ل.ل.
اليمن	٣٠ ريال
تركيا	١$ أميركي
باكستان	١$ أميركي
أستراليا	بر"لج$
أميركا	بر"لج$
كندا	بر"لج$
ألمانيا	٢,٥ يورو
السويد	١٥ كرون
بلجيكا	١ يورو
بريطانيا	١ يورو
سويسرا	٢ فرنك
النمسا	١ يورو
الدانمرك	١٥ كرون

الإعلام دعامة من دعامات الدول

أبو سليم الحسن - فلسطين

كان للإعلام منذ القدم أثر واضح في صناعة الوعي العام وتوجيهه وجهة ترضي الدولة عنه، وفي بلورة رأي عام للشعوب حول قضية أو فكرة معينة يراد إبرازها أو التصدي لها. وكان الشعر عند العرب قديماً وسيلة إعلام واسعة التأثير وذات مكانة عالية بين الناس، وكان لكبار الشعراء مكانة اجتماعية طيبة لما لهم من تأثير يطمع فيه أناس ويخشاه آخرون.

كم خامل سما به إلى العلا بيت مديح من بليغ ذلق
مثل بني الأنف ومثل هرم وكالذي يعرف بالمحلق
وكم وكم حط الهجا من ماجد ذي رتبة قعساً وقدرٍ سمق
مثل الرَّبيع وبني العجلان مع بني نمير جَمَرَات الحَدَق

وكانت العرب تُكبر القبلية أيما إكبار، وقلّ منهم من كان لا يعتز ببني أبيه لسبّة فيهم أو عار عُيّروا به، كبني أنف الناقة حتى رفعهم شاعر فارتفعوا، فقال:

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ومن يسوي بأنف الناقة الذنبَ

أو كما حط جرير من نمير وكانت محل فخر من ينتسب إليها، فقال:

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وقد كان للقادة من العرب قبل الإسلام شعراؤهم الذين يعظمون أعمالهم وقوتهم وسلطانهم في مديحهم في شعرهم، ويقبحون عدوهم ويصغرونه ويضعفونه في هجائهم، فيطير شعرهم بين الناس، وهذا ما كانت تريده الملوك، فيكرمهم الملوك والقادة إكراماً كبيراً يناسب فعالهم.

وكان حسان بن ثابت منهم، فقد كان يرِد على ملوك الغساسنة، فينفعهم بشعره وينتفع من مالهم، حتى جاء الإسلام فوضع شعره بين يدي رسول الله ﷺ يدافع به عن الإسلام وينشره ويهجو به عدو الإسلام.

قال رسول الله ﷺ: «**اهجوا قريشاً، فإنه أشد عليهم من رشق بالنبل**». فأرسل إلى ابن رواحة. فقال: «اهجهم»، فهجاهم، فلم يرض، فأرسل إلى كعب بن مالك. ثم أرسل إلى حسان بن ثابت، فلما دخل عليه قال حسان: قد آن لكم أن ترسلوا إلى هذا الأسد الضارب بذنبه، ثم أدلع لسانه فجعل يحركه، فقال: والذي بعثك بالحق لأفرينهم بلساني فري الأديم، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تعجل فإن أبا بكر أعلم قريش بأنسابها، وإن لي فيهم نسباً حتى يلخص لك نسبي**»، فأتاه حسان ثم رجع فقال: يا رسول الله، قد لخص لي نسبك، والذي بعثك بالحق لأسلّنك منهم كما تسلّ الشعرة من العجين. قالت عائشة: فسمعت رسول الله ﷺ يقول لحسان: «**إن روح القدس**

لا زال يؤيدك ما نافحت عن الله ورسوله»، وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**هجاهم حسان فشفى واشتفى**». رواه مسلم

وقد أمر رسول الله ﷺ بقتل أناس من الكفار كانوا يقولون الشعر لأثرهم في الناس على المسلمين، منهم كعب بن الأشرف والقينتان في مكة يوم الفتح فيمن أمر الرسول ﷺ بقتلهم.

وقد أظلّنا في زماننا تسارع التكنولوجيا، فقد كانت وسائل الإعلام في بداية هذا العصر من زمن التكنولوجيا الحديثة هي وسائل إعلام الدولة الرسمية، لكل دولة إذاعتها وتلفازها وصحفها، سواء كانت رسمية أو شبه رسمية. ثم تغير الأمر فأصبحت الحاجة ملحة إلى وسائل إعلام (مستقلة) ترعاها دول، ثم نافس ذلك كله وسائل التواصل الاجتماعي، وسائلُ إعلام قوية متفلّتة من كل قيد، وأحياناً موجهة.

فأصبح أمام الدول تحدٍ للسيطرة على هذا الكم الكبير والمتشعب من وسائل الإعلام، وقد انتهجت الدول في منطقة المسلمين نهجاً شبه واحد في إبقاء وسائل الإعلام الحكومية على قيد الحياة أمام منافسة قوية لها من قنوات التلفزة الأخرى ومن المنصات على وسائل التواصل الاجتماعي، ولا شك أن وسائل الإعلام الحكومية أصابها ضعف شديد، أو ظهرت ضعيفة في هذه المنافسة، فقد مر عليها زمان في القديم يكاد لا توجد وسيلة إعلام متاحة للناس غيرها، فكانت قوية لأجل ذلك، فقد كانت الخيار الوحيد أو شبه الوحيد للمشاهد أو السامع أو القارئ. وقد أصبحت هذه الدول تعلم مع عنايتها بمؤسساتها الإعلامية الحكومية أن هذه المؤسسات لن تتجاوز سقفاً معيناً في التأثير في الجماهير، وكان هذا السقف منخفضاً لعلم القائمين على هذه الدول أن المنافسة قوية وأن هذه المؤسسات يحكمها الجمود والتعقيد الحكومي في العمل إضافة لنصيب هذه المؤسسات من الفساد المالي والإداري وتدهور القبول الشعبي لقادة هذه الدول.

فكانت الخطوة التالية، وهي إخراج وسائل إعلام (مستقلة) للعلن عبر قوانين جديدة تتيح المجال بهامش في العمل الإعلامي وبرجال من الوسط السياسي وغيرهم، وجعل وسائل الإعلام هذه مربوطة برباط لا يراه الناس بالدولة، ويعطى لها مساحة (حرية) في العمل الإعلامي بحيث تظهر أمام الناس بشكل لا يشبه على الإطلاق المؤسسات الإعلامية الحكومية.

فتكون نشراتها الإخبارية أقل اهتماماً بعمل الرئيس والحكومة من المؤسسة الإعلامية الحكومية، وتكون برامجها أكثر جرأة، وضيوفها في برامجها من أطياف شتى، ومراسلوها أكثر (مهنية) وانفتاحاً على مصادر المعلومة الإعلامية، هذا إذا كانت وسيلة الإعلام إخبارية. وإذا كانت للمنوعات والترفيه فتكون أكثر انفتاحاً (انفلاتاً من قيود الأخلاق) في برامجها الحوارية وفي

الشخصيات الذين تستضيفهم والمسلسلات والأغاني والأفلام التي تعرضها في الإعلانات التجارية.

وإن كانت دينية فتُظهر الجانب المحافظ على الدين في مقدمي البرامج ومادته، أو في الضيوف، أو فيما تعرضه من مادة جاهزة معدة مسبقاً، سواء أكانت وثائقية أم قصصية أم ترفيهية.

وعلى أي لون تكون هذه الوسائل، فإنها تسعى إلى حصول أفراد في المؤسسة على الشهرة حتى خارج القناة، إما عبر استضافة قنوات إقليمية أو دولية لها، أو حضورهم ندوات أو مهرجانات إعلامية، ويفضلون أن يكونوا فيها محاضرين، أو غير ذلك من أسباب الشهرة، فإن هذا يجعل قبول الشارع المحلي لهم أكبر.

وعلى أي لون كانت هذه الوسيلة الإعلامية فإن رجالها من الراضين عن نظام الحكم في البلد، ولو كان منهم من يقول إنه غير راضٍ عن أداء القائمين على النظام، ولكن الجميع راضٍ عن النظام ولا يفكر خارج إطاره، ولن نفاجَأ إن علمنا أن أجهزة في الدولة لها اتصالات وثيقة مع كل وسائل الإعلام هذه لتضبط لها أداءها بما يخدم التوجه العام للدولة.

وإن تمكنت دولة من هذه الدول من دفع هذا القطاع من الإعلام ليكون مجال عمل مؤسسة من مؤسساته إقليمياً، بحيث يكون جمهورها في الإقليم - وليس داخل الدولة فقط- تكون هذه الدولة قد حققت اختراقاً مهماً يُحسب لها إقليمياً، وتكون حجزت لنفسها مكانة إقليمية عند سادتها في الغرب.

بقي عمل وسائل التواصل الاجتماعي. وهذه قد دخلت كل بيت، وأصبحت محل اهتمام الجميع. فقد حازت على اهتمام عامة الناس بإقبال كبير، وبالتالي أصبحت محل اهتمام كل جهة تطمح للتأثير في الناس، فأنشأت هذه الجهات منصات ومؤثرين ويتيوبرين وصفحات وغير ذلك. ومن هذه الجهات الأنظمة القائمة على حكم البلدان. وهذه الأنظمة قد اتجهت في تعاملها مع وسائل التواصل أكثر من اتخاذها نوافذ للتأثير في الناس مرتبطة مباشرة بها، بل مدت أذرعها للتواصل مع باقي النوافذ العاملة لكي لا يخرج أي عمل في الناس عن السياسة العامة للنظام في صياغة وعي الناس.

إلا أن وسائل التواصل فيها من الثغرات الأمنية ما يصعب على الأنظمة معالجتها، وهي في اتجاهين:

الأول: في جهات ليست من المؤيدين ولا المعارضين للنظام، ولكنها جهات لا ترضى بوجود النظام وتعمل لتغييره، هذه الجهات لا تستطيع الأنظمة ضبط مخرجات منصاتها للعامة، لأنها تعمل في جزء من تأثيرها في الناس لهدم ما تبنيه الدول القائمة من الوعي الجمعي عند الجماهير، وبناء اتجاه جديد في الوعي العام للجمهور. لذلك كانت أبرز مجهودات الدول لمعالجة

تأثير هذه المواقع في الناس حجب مواقعها، وإن كان هذا ذا تأثير ضعيف عليها.

ثانياً: صفحات ومواقع الناس، وهذه يعبر الناس فيها عما يجول في خواطرهم، ومنهم أفراد يتبعون تلك الجهات التي لا ترضى عن وجود أنظمة الحكم الحالية، وقد أصبح عامة الناس أكثر جرأة في الحديث والكتابة عبر صفحاتهم، وهذا شكّل تحديا كبيرا لأنظمة هذه الدول، وقد سلكت هذه الأنظمة إجراءات أمنية لإخافة الناس، لعلها تعالج هذه الفجوة في المسألة الإعلامية، منها سن قوانين (الجرائم الإلكترونية) والملاحقة الأمنية وغيرها.

بكل هذه الإجراءات والعلاقات مع وسائل الإعلام والصفحات الفاعلة على مواقع التواصل الاجتماعي بَنَت هذه الأنظمة في بلادنا منظومة إعلامية متماسكة، للسيطرة على اتجاه الوعي العام عند الناس، وتوجيه مشاعرهم وُجهة لا تؤذي الأنظمة في الأزمات، وصناعة ثقافة معينة تخدم توجهات الأنظمة الحاكمة ودوام رعايتها، وتحارب أي ثقافة أخرى تراها هادمة لأنظمتها، وغير ذلك. وقد ظهر أثر منظومة الإعلام هذه في حرب غزة (طوفان الأقصى)، وقد انقسمت وسائل الإعلام إلى قسمين:

قسم يتبنى عمل المقاومة في غزة، أو انحاز في التغطية إليها، وقسم آخر تبنى وجهة نظر معاكسة ولو بشكل غير صريح، وقد أدى نفور الجمهور من القسم الثاني لتعلقه بالقسم الأول من وسائل الإعلام، سواء كانت محلية أو إقليمية. وقد عمل القسمان وخاصة القسم الأول من وسائل الإعلام هذه على:

١ .تصوير المجهود العسكري للمجاهدين في غزة على أنه مجهود كبير قادر على الوقوف في وجه المجهود العسكري ليهود وليس بحاجة إلا لجبهات إسناد تشاغل العدو ولا تدخل معه في حرب، مع أن يهود ألقوا بثقل عسكري كبير في حربهم على غزة واستصرخوا لأنفسهم أمريكا وأوروبا وأنظمة المنطقة العربية وغير العربية، فساندوهم بالعتاد والمؤونة والرجال أحياناً. فأصبح المشاهد ينتظر من أهل غزة انتصارا على يهود وسحقاً لجيشه في الميدان، فلما طالت الحرب وكثر القتل والدمار تسلل شيء من اليأس لقلوب الناس.

٢ .صرف أذهان الناس ومشاعرهم باتجاه أن حاجة غزة إنما هي حاجة إنسانية وليست حاجة عسكرية، فانشدّ الناس لما ينقل من مشاهد الدمار وصور الخيام واللجوء ومجاعة الناس والشهداء المتروكين في الشوارع، فكانت صدمة الناس كبيرة لصدق مشاعرهم، وقد أتقن الإعلام هذا في توجيههم لإرسال المساعدات التي لن تصل إلا بأمر المجرمين وإذنهم، وإرسال الدعاء لأهل غزة، بدلا من أن يرسلوا إليهم ما يدفع عنهم شر يهود وأعوانهم، فأخذت وسائل الإعلام هذه الناس إلى علاج أعراض الأزمة ولم تأخذهم لعلاج جذورها.

٣ .صرفت وسائل الإعلام هذه الناس عن تحريك الجيوش نصرة لأهل فلسطين، مع أن الأزمة في فلسطين هي أزمة عسكرية، وكان الأولى والأجدر أن يتدخل فيها أهل الاختصاص، وهم العسكريون في المنطقة، ولكن لم يكن هذا هو المطلوب عند أسياد وسائل الإعلام هذه وعند الأنظمة الراعية لهم، بل كان هذا التوجه ممنوعاً، مع أنه كان في أول الحرب خياراً مطروحاً جماهيرياً بقوة، وقد ساعد في الدعوة إلى تدخل الجيوش في حرب غزة صفحات للناس ولجهات غير راضية عن وجود الأنظمة هذه في المنطقة على وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن تمكنت هذه الأنظمة بمعونة منظومتها الإعلامية من صرف الناس عن هذا الخيار.

٤ .ساهمت وسائل الإعلام هذه في تعليق الناس بالحلول السياسية التي يروّج لها، وبالوفود التي تذهب وتجيء في المنطقة، لعلها توقف البلاء الواقع على الناس في غزة وتفرج عنهم، فأصبح للظالمين المجرمين من قادة دول في المنطقة قيمة وشأن، وأُنسيَ الناس أن لا فرج بحق يأتي به ظالم أعان عدوك عليك، وأن لا فرج إلا باتباع أمر الله في حل الأزمات. وقد توجه الناس بالدعاء لله طيلة الحرب، وأقنعهم الظالمون ووسائل إعلامهم بانتظار الفرج من وفود قطر ومصر وأمريكا غيرهم.

لقد كان تعلق الناس في وسائل الإعلام في حرب غزة واضحاً، وانشدادهم لوسائل التواصل الاجتماعي كبيراً، خصوصاً التطبيقات التي تؤمّن لهم أكبر قدر من المشاهد الحية والأخبار العاجلة، وكان ضعف المؤسسة الإعلامية الحكومية واضحاً.

وهذا درس ذو قيمة عالية للعاملين للتغيير في المنطقة لأثر وسائل الإعلام في الناس لا يجوز أن يغفلوه. ففي الدولة الإسلامية القادمة قريبا إن شاء الله يجب إطلاق يد المؤسسة الإعلامية الرسمية في العمل الإعلامي، تحت إدارة جديدة من السياسيين العالمين بالإعلام، مع إعادة هيكلة المؤسسة بشكل يخدم الأهداف العامة القائمة على تطبيق الإسلام ونشره، وإعادة نظم باقي وسائل الإعلام العاملة في مجال سلطان الدولة الناشئة حديثاً بنظام الإسلام، بإطلاعهم على السياسات العامة للدولة والقوانين الناظمة للإعلام والمظهر العام الذي سيظهر به المجتمع حينها، مع رفع الرقابة الدائمة عنها والاتصال المباشر بين أجهزة الدولة وخصوصاً الأمنية بالإعلام، مع التنبه لصرامة القوانين والانضباط بالسياسة العامة لدولة الإسلام.

إن منطقة الشرق الأوسط تعيش اضطراباً كبيراً، نسأل الله العظيم أن ينجلي بقيام دولة الإسلام العظيم، الخلافة الراشدة، ويعين القائمين عليها، فإن كل زاوية من حياة الناس بحاجة لإعادة ضبط، بما فيها الإعلام.

قد انتشرت فكرة النسوية اليوم في كل أنحاء العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي، مع شعارات المساواة بين الجنسين، ومكافحة كره النساء (الميسوجينية)، ورفض النظام الذكوري وعلاقات القوة، وبالتدريج بدأت الناشطات النسويات في العثور على مكان لهن بين النساء المسلمات. وقد استجاب كثير من حكام المسلمين بشكل إيجابي للحركة النسوية وجعلوا أفكارها جزءًا من سياسة الدولة.

ففي الأردن، على سبيل المثال، وافق مجلس النواب في نهاية شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢ على التعديلات الدستورية. وورد في المادة السادسة: «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». وكانت المادة الدستورية السابقة تشير ببساطة إلى «المواطنين الأردنيين» دون مزيد من التفاصيل. ويأتي هذا التعديل متوافقا مع الهدف الرسمي للحكومة لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠.

كان انتشار الأفكار النسوية في العالم الإسلامي بالنسبة للنسويات والدول الغربية أمرا في غاية الأهمية والإستراتيجية، لأن عدد النساء المسلمات في جميع أنحاء العالم نحو ٨٠٠ مليون، حيث تعمل بعض المنظمات النسوية في الشرق الأوسط، ومعظمها في آسيا والهند. ولا شك أن انتشار هذه الشبكة النسوية في العالم الإسلامي لا يمكن فصله عن تراجع فهم الأمة للإسلام. فتراجع الفكر الإسلامي بين الأمة يسهم في تزايد سوء معاملة المرأة بدلاً من حماية المرأة والعناية بها، بل إنه يؤدي إلى نشوء ممارسات كره للنساء وممارسات ظلم من الذكور للإناث ، الأمر الذي لا علاقة لها بالإسلام البتّة، وبعض هذه الممارسات مختلط مع العادات والثقافة المحلية التي تُخلط بالتعاليم الإسلامية وتنسب إليها زورا، وهذا ما يجعل المرأة تعاني.

إلى فترة قريبة كان لا يزال في عدد من البلدان الإسلامية حظر على التحاق النساء بالمدارس والجامعات، كما يُحظر على المرأة العمل في القطاع العام، مثل العمل في التعليم، أو الأسواق، أو العمل في الخدمة المدنية، أو المشاركة في الأنشطة السياسية، وما إلى ذلك. وقد أطّر الحكام الغربيون والأمم المتحدة والنسويات هذه الحقائق لتصوير مدى سوء معاملة الإسلام للمرأة، وأن التعاليم الإسلامية تحتوي على كره النساء، وأن الإسلام يبرر النظام الذكوري، ويجعل الرجل يسيطر على المرأة، بحيث كانت مكانة المرأة غير مساوية لمكانة الرجل.

وقد أدّى هذا التراجع في فهم الإسلام إلى رغبة البعض في الابتعاد عن التعاليم الإسلامية، والشعور بأن الإسلام ليس موطنًا آمنًا للمرأة، وشكل لديهم وجهة نظر بأن الإسلام صنع ثقافة النظام الذكوري، وكره النساء، وعلاقات القوة،

والتحيز الجنسي. ففي نهاية المطاف، بدأت المرأة والمجتمع يقبلون الأفكار النسوية حتى المطالبة بالمساواة بين الجنسين كما برمجتها النسويات.

وقد لاقت هذه الثورة النسائية في العالم الإسلامي استجابة من جانب الجماعات النسوية في الغرب، كما تردد صداها في مختلف أنحاء العالم، واستُخدِمت حالات العنف ضد المرأة، كما هو الحال في إيران وأفغانستان وبلاد إسلامية أخرى، لشنّ حملة ضد الإسلام، كما رفعت النسويات أسماء عدد من النساء المسلمات كأيقونات لحركة تحرير المرأة من السياسات القمعية للأنظمة في العالم الإسلامي، وبالتدريج وجدت هذه الحركة النسوية مكانها بين النساء المسلمات.

وتطلق الناشطات النسويات على هذه الحالة اسم «الربيع العربي» للمرأة، وتعدّ المملكة العربية السعودية مثالاً لدولة في الشرق الأوسط فتحت أبوابها لثقافة جديدة أكثر انفتاحاً على المرأة، حيث إنها لم تسمح للنساء بقيادة سياراتهن بعد أن كن ممنوعات منها وحسب، وإنما تستضيف أيضًا حفلات وعروضًا موسيقية وعروضًا واسعة النطاق التي يختلط فيها الرجال والنساء.

وأعلنت المملكة العربية السعودية أيضًا أن النساء لا يُلزَمن بعد الآن ارتداء العباءة، وهي ثوب طويل يغطي الجسم من الرأس إلى القدمين. وفي عام ٢٠٢١، افتتح شاطئ «بيور بيتش» في جدة على البحر الأحمر، ليصبح أول شاطئ في المملكة العربية السعودية يمكن فيه للنساء ارتداء البكيني.

دور الأمم المتحدة والدول الغربية

والعامل الآخر الذي يشجع الفكر النسوي على التقدم في البلدان الإسلامية هو الدعم المطلق من الدول الغربية. وقد عملت الحكومات الغربية كالولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة على إدخال مفاهيم النسوية إلى قلب العالم الإسلامي من خلال برامج التعاون المختلفة بين البلدان.

وقد أنفقت الأمم المتحدة المبالغ الهائلة من الأموال على البرامج التي تدعم الحركة النسوية. وفي عام ٢٠٢٣، خصصت الأمم المتحدة استثمارات إضافية تصل إلى ٣٦٠ مليار دولار أميركي سنويا لهذا الغرض، وتعدّ الميزانية ضرورية لبرامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الأهداف العالمية الرئيسية المتوقعة بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد حُددت الأهداف العالمية الرئيسة في التقرير بعنوان «التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة: لمحة جنسانية لعام ٢٠٢٣»، والذي أعدّه بشكل مشترك كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

في مارس/آذار ٢٠٢٤ اختارت الأممُ المتحدة المملكةَ العربية السعودية لرئاسة منتدى حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، وذكرت وكالة الأنباء السعودية أنه «قررت لجنة

وضع المرأة في منظمة الأمم المتحدة بإجماع أعضائها اختيار المملكة العربية السعودية لترؤس الدورة التاسعة والستين للجنة خلال عام ٢٠٢٥م.»

ورغم المعارضة الشديدة من جانب عدد من وكالات إنفاذ حقوق المرأة، أكدت المملكة العربية السعودية رغبتها في العمل مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، ضمن الرؤية الجديدة للمملكة. ونشرت وكالة الأنباء السعودية أنه «يأتي ترؤس المملكة للجنة، تأكيداً على اهتمامها بالتعاون في إطار المجتمع الدولي في كل ما من شأنه تعزيز حقوق المرأة وتمكينها».

وكذلك تنتشر المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن الحقوق النسوية بشكل متزايد في البلدان الإسلامية. وفي تونس أُنشئ مركز المرأة العربية للتدريب والبحث (كوثر) الذي تأسس سنة ١٩٩٣، ويقوم بالبحوث والتدريب وبناء الشبكات الاجتماعية والدعوة المتعلقة بالأفكار النسوية. وفي لبنان نشأت منظمة كفى (كفى عنف واستغلال)، وفي مصر أنشئت جمعية تطوير وتعزيز المرأة، وفي الأردن نشأت «جمعية النساء العربيات في الأردن» والتي تأسست منذ عام ١٩٧٠، وفي الإمارات العربية المتحدة أنشئت «مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال»، وهي أول دار إيواء ورعاية إنسانية غير ربحية مصرح بها في دولة الإمارات العربية المتحدة لرعاية النساء والأطفال.

وكذلك كان هناك المبادرة النسائية الإسلامية للروحانية والمساواة (وايز) التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين كقيمة جوهرية في العقيدة الإسلامية، وهذا يعني أن إنكار هذه الحقوق يعد انتهاكا للمبادئ الدينية. تأسست (وايز) في عام ٢٠٠٦ في مدينة نيويورك، بصفة شبكة عالمية قائمة على الدينية وصفة حركة عدالة اجتماعية من قبل ٢٠٠ من الناشطين والزعماء المسلمين البارزين من ٢٥ منطقة، وقد عملت منظمة (وايز) في مصر. وقامت (وايز) بإدارة حملات للتوعية بالعنف المنزلي في باكستان مع بيداري (Bedari)، وفي أفغانستان عملت (وايز) مع منظمة نور التعليمية وتنمية القدرات (NEDCO)، وهي منظمة غير حكومية لتدريب الأئمة على حقوق المرأة. وفي القارة الأفريقية، وتحديدا في المغرب، نشأت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (ADFM) التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة ومصالحها الإستراتيجية، فضلا عن تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والعدالة بين الجنسين وحماية البيئة.

وتعمل هذه المنظمات غير الحكومية على غرس الأفكار النسوية بين النساء والمجتمع الأوسع، من خلال نشر الآراء على وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات والمواقع الإلكترونية المختلفة والندوات والحوارات المفتوحة بشكل مباشر أو عبر التلفزيون ووسائل الإعلام عبر الإنترنت.

ومن المؤكد أن مرجعية الحركة النسائية في العالم الإسلامي هي حقوق الإنسان وفق نظرة الحضارة الغربية، التي تنص على أنه

يتمتع كل إنسان، ذكرا كان أو أنثى، بالحق الأساسي في الاختيار والحصول على معاملة متساوية، لا ينبغي إجبار البشر أو ترهيبهم من قبل أي طرف، بما في ذلك الدين، لأن اعتناق الدين جزء من حقوق الإنسان فهو اختياري ليس التزاما.

ومن ثم، فإن النسويات تفعل ما تفخر به، بصفته جهداً لإعادة تفسير أو إعادة بناء التعاليم الإسلامية، والهدف منه هو توفير حقوق الإنسان للمرأة، لأن تلك النسويات في ريبة من أن التعاليم الإسلامية تحتوي على كثير من تحيز جنسي، وبحسب النسويات فإن العلماء الذين أنتجوا أعمالاً وتراثات هائلة للشعب متهمون بأنهم قد أتوا بروح النظام الذكوري الذي يشوه حقوق المرأة، ولهذا السبب تجب إعادة بناء هذه الأعمال من أجل حقوق المرأة. فينبغي بحسب رأيهم إعادة صياغة القوانين، مثل القوانين عن اللباس الإسلامي، والميراث، وحقوق الزوجة وواجباتها، وتعدد الزوجات، ومنع المرأة من أن تصبح رئيسة للدولة، وهذه من أجل مصلحة المرأة. وباستخدام المنهج التأويلي، أكدت النسويات أن التعاليم الدينية ذاتية وليست موضوعية، ولهذا كانت الحقيقة الدينية نسبية، وليست مطلقة عندهم.

الأمم المتحدة: حقوق الإنسان لمجتمع الميم

يحاول الغرب وتحت غطاء حقوق الإنساني إدخال ثقافة مجتمع الميم عين (LGBTI) بالقوة إلى العالم الإسلامي، والأمم المتحدة هي الصوت الرائد في العالم فيما يتعلق بالتنمية والدعوة لمجتمع الميم. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، وعلى هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعت اثنتا عشرة وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى إنهاء العنف والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيا وثنائية الجنس (LGBTI) وحددت التدابير اللازمة لحمايتهم، ومن بين ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة، فقط ٧٦ دولة لا تقبل حقوق مجتمع الميم. وفي الوقت نفسه، يعتبر زواج المثليين قانونيا في ٢٠ دولة.

وصف تشارلز رادكليف، رئيس قسم القضايا الدولية في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، هذا القرار بأنه انتصار كبير، وقال «إنها تعبير عن التزام وكالات الأمم المتحدة، ودعوة قوية للحكومات في جميع أنحاء العالم إلى بذل المزيد من الجهد للتصدي لعنف الخوف من المثليين ومغايري الهوية الجنسانية والتمييز والانتهاكات ضد مزدوجي الميل الجنسي».

وانتقدت الأمم المتحدة أيضًا البلاد الإسلامية التي تعدّ لا تزال تشوه سمعة المثليين جنسياً، على سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، أدانت الأمم المتحدة حكومة بروناي لفرضها عقوبة الرجم حتى الموت للمثليين. وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن «التشريعات التي تمت الموافقة عليها (في بروناي) تنتهك بشكل واضح المبادئ التي تم الإعراب عنها».

وعلى الرغم من أن جميع البلدان الإسلامية تحظر دستوريا أنشطة مجتمع الميم، إلا أن

وجودهم متسامح معه في عدد من البلدان الإسلامية. كانت إندونيسيا، على سبيل المثال، لا تزال يرفض الاعتراف بزواج المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيا، ولكن مجتمع المثليين يتمتع بالحرية في التنقل، كما يقومون أيضًا بإجراء المناقشات والمشاورات والدعوة بشكل متكرر، كما قامت قوات الأمن عدة مرات بمداهمة حفلات للمثليين، لكن لم تتخذ أي إجراءات قانونية جدية ضد الجناة. وفي مصر، حسب اعتراف جمعية الأحباء غير الحكومية، هناك الآلاف من المثليين، وتعدّ القاهرة المقر الرئيس لأكبر عدد من الأعضاء مقارنة بالمحافظات الأُخر، ويقدر عددهم بنحو ٧ آلاف شخص.

مواجهة الخطر

ليس هناك شك في أن الحركة النسوية وحركة مجتمع الميم تتعارضان مع الشريعة الإسلامية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن كلتيهما تعرّضان حياة الإنسان للخطر. ومن الصحيح تمامًا أن الإسلام أغلق أبوابه أمام الحركة النسوية وحركة مجتمع الميم. وفي الولايات المتحدة وحدها، تتزايد معارضة الآباء ضد حملات مجتمع الميم في المدارس، لأن الكثير من المراهقين الذين استُدرجوا ثم خضعوا لعمليات تغيير الجنس ينتهي بهم الأمر إلى المعاناة من الاكتئاب، إنهم يندمون على الإقناع والاستدراج من قبل البالغين ما أدى إلى تحولهم إلى متحوّلين جنسياً.

لقد نظمت الشريعة الإسلامية الغراء العلاقة بين الرجل والمرأة، بما يحقق الغرض من خلقهما، قال الله سبحانه وتعالى:﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ (الروم: ٢١). وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ (النساء: ١).

إن الحركات النسوية وحركات مجتمع الميم في جميع أنحاء العالم تعمل في الواقع على تدمير القيم الإنسانية والروحية والخلقية والإضرار بالنظام الاجتماعي، وخاصة الأسرة. فالحركة النسوية التي تدعي العمل على رفع مكانة المرأة، كانت في الواقع تجعل النساء أكثر اكتئابا، بل إن الكثير من النساء اللاتي يعملن خارج المنزل لأسباب تتعلق بتحقيق الذات يواجهن كثيرا من المشاكل؛ الاعتداء الجنسي والاكتئاب والتفكك الأسري.

أليس الله سبحانه وتعالى قد حذرنا من هذا؟ عندما يتجاوز البشر أوامره ونواهيه فإنهم يقعون فريسة الدمار الذي صنعوه بأنفسهم، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ (الروم: ٤١).

وفيما يلي عدد من المخاطر التي تهدد المجتمع والمرأة نتيجة حملات النسوية ومجتمع الميم في جميع أنحاء العالم.

- تدمير النظام العائلي

لقد أدت الحركة النسوية ومجتمع الميم إلى إزالة الانسجام العائلي من المجتمع، فكثير من النساء بتن يشعرن بأن مكانتهن من حيث هن زوجات لا ينبغي أن تكون محدودة أو خاضعة لسيطرة أزواجهن. وكذلك كثير من النساء بتن يشعرن بأنهن يتمتعن بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال في إدارة الأسرة، بما في ذلك كسب لقمة العيش. كما أن هناك عددا غير قليل من النساء اللاتي يرفضن الحمل والرضاعة وتعليم الأطفال، لأن هذا هو حق للمرأة فقط، وليس واجبا عليها.

وقد أدى هذا الوضع إلى الكثير من الصراعات في الأسرة. ومن ناحية أخرى، فإن ذلك قد جعل الكثير من النساء يفكرن مرتين قبل الزواج، بسبب قلقهن من عدم تحقيق حقوقهن وواجباتهن، كما يردن وفق التصورات النسوية.

- تراجع معدلات الزواج والولادة

قد شهدت معدلات الزواج في كثير من البلدان تراجعا كبيرًا. في إندونيسيا، كان معدل الزواج شهد تراجعا للغاية في عام ٢٠٢٣، حيث وصل معدل الزواج إلى حوالي ١,٥٧ مليون فقط، بتراجع عن ١,٧ مليون في عام ٢٠٢٢. وكان المعدل في عام ٢٠٢٣ هو الأقل منذ عام ١٩٩٨. وبعيدا من العوامل الاقتصادية، يؤجل الكثير من الرجال والنساء الزواج أو حتى يرفضون الزواج. وبحسب رأيهم فإن الزواج ليس مهما، بل قد يكون عاملا يعيق التعليم والمهنة وتحقيق الذات. ومن المثير للسخرية أن عدد حالات الزنى يتزايد، وكان آلاف من الطلاب الإندونيسيين تقدموا بطلبات إعفاء من الدراسة بسبب الزواج، والسبب الرئيس من ذلك هو وجود العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج وحتى الحمل، ثم ناهيك من تأثير الإجهاض وانتقال الأمراض المنقولة جنسياً.

- التوتر والتحرش الجنسي بين النساء العاملات

إن الحركة النسوية التي تشجع كثيرا من النساء على النشاط خارج المنزل، قد أحدثت تهديدات للنساء العاملات. وفقًا لتقرير غالوب لعام ٢٠٢١، فإن التوتر في مكان العمل يؤثر على النساء أكثر من الرجال، وصلت النسبة إلى ٥٤٪. وفي الوقت نفسه، ووفقاً لاستطلاع للرأي أجرته محطة PBS NewsHour والإذاعة الوطنية العامة (NPR) ومؤسسة Marist، فإن ثلث النساء يتعرضن للتحرش الجنسي في مكان العمل. وفي الوقت نفسه، ووفقًا لمسح عبر الإنترنت أجرته منظمة غير ربحية تسمى Stop Street Harassment في يناير/كانون الثاني ٢٠٢١، تعرضت ٨١٪ من النساء للتحرش الجنسي في مكان عملهن.

- انتشار الأمراض المنقولة جنسيا وسرطان الشرج

على الرغم من أن الكثيرين ينكرون ذلك، فإن المثليين لا يستطيعون أن ينكروا بأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نشأ في دائرتهم. في الولايات المتحدة، وجد أن ٦٧٪ من جميع تشخيصات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كانت بين المثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي والرجال الذين يشاركون في علاقات جنسية

من نفس الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المثليين معرضون أيضًا لخطر الإصابة بسرطان الشرج بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٨٠ مرة.

من بين الاكتشافات الجديدة المذهلة فيما يتعلق بانتقال مرض جدري القرود هو أنه غالبا ما يوجد لدى الأشخاص الذين يمارسون الجنس المثلي، وبحسب تقرير منظمة الصحة العالمية، فإن من بين الحالات الخمسمائة المبلغ عنها، كان ٩٨٪ من الأشخاص ممن مارسوا علاقات جنسية مثلية، أو مزدوجة الميول الجنسية، أو مع رجال يمارسون الجنس مع رجال آخرين.

الاستجابة للمشكلات

لقد حان الوقت لأن تدرك الأمة مخاطر الحركة النسوية وحركة مجتمع الميم على محمل الجد، من أنها تتناقض بشكل واضح مع تعاليم الإسلام، وتضر بحياة المسلمين والإنسانية جمعاء، وأن كل نظرياتهم وحملاتهم حول حقوق الإنسان، سواء فيما يتعلق بالنسوية أو بقضايا مجتمع الميم، هي مجرد كلام سفيه سام، لا تقدم الخير البتة للنساء، ولا للأسرة، ولا للإنسانية.

ولا توجد أيديولوجية أخرى قادرة على مواجهة فساد هاتين الحركتين سوى الإسلام. الإسلام وحده هو الذي يملك النظرة الصحيحة للحياة، ويأتي بحياة متناغمة للإنسانية، لأن كل شيء فيه مبني على العقيدة الإسلامية التي تتفق مع فطرة الإنسان، وتملأ العقل قناعة، والقلب طمأنينة.

فإن الخطوة التي يجب على الأمة اتخاذها اليوم هي نشر الإسلام نظامًا كاملا شاملا للحياة، ومنها توضيح أن العلاقة بين الرجل والمرأة في الإسلام لا تقوم على أساس النظام الذكوري وكره النساء، بل إن حياة الرجل والمرأة مبنية على الإيمان والتقوى، كما قال النبي ﷺ: «**اِتَّقُوا اللهَ فِـي النِّسَـاءِ**» (رواه مسلم).

والإسلام يجعل المرأة عرضا يجب على الرجل والمجتمع والدولة أن يصونوه. وإن الله سبحانه وتعالى قد أمر الأزواج بأن يعاشروا زوجاتهم بالمعروف بقوله:﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾ (النساء: ١٩).

علاوة على ذلك، يجب على المسلمين أن يحاولوا فهم الأحكام الإسلامية بشكل كامل فيما يتعلق بالعلاقات مع النساء؛ سواء كانت الأم، أو الزوجة، أو الأخت، أو الطفلة، أو المرأة بشكل عام، لأن الإسلام جاء بتوجيهات للحياة تكرم المرأة وتحميها، ويجب أيضاً أن يفهموا بأن الرجل والمرأة في الإسلام سيان أمام الله سبحانه وتعالى، وهناك كثير من الأحكام الإسلامية التي لا تميز بين الرجل والمرأة في التكليف، كوجوب الصلاة، والصيام، وطلب العلم، والدعوة، وغير ذلك.

أما الأمور المتعلقة بطبيعة كل منهما من حيث هما رجل وامرأة، فقد شرع الإسلام أحكاماً مختلفة بطريقة فريدة. على سبيل المثال؛ تجب نفقة الأسرة على الرجل، ولا تجب على المرأة، كما نظر الإسلام إلى المرأة بوصفها أمّا وربة بيت، وأوكل إليها بعد الحمل والولادة الرضاعة الطبيعية وتربية الأطفال.

وكذلك يجب على الأمة أن تفهم أن الإسلام

ليس بحاجة إلى أي إعادة بناء لتعاليمه، سواء في عقيدته أو شريعته لأنه قد شمل وكمُل. وإن الأوضاع السيئة التي تعيشها المرأة اليوم ليست ناجمة من تطبيق التعاليم الإسلامية، بل هي نتيجة انحرافات لا يقرها الإسلام. أما حرمان المرأة من الحياة العامة مثل الأسواق والجامعات والمدارس وما إلى ذلك فهي وجهة نظر خاطئة لا توافق الإسلام. وفي الواقع، كان للنساء في زمن الرسول ﷺ وجود منضبط مع الرجال، ولكن بشروط مختلفة عن تلك السائدة في المجتمعات اللبرالية مثل تلك الموجودة في الغرب.

ومن المهم أيضًا أن تعي الأمة كل المؤامرات التي يحيكها الغرب وأدواته، من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المختلفة وكذلك الحكام العملاء، فهم الذين يدمرون فعليا نظام حياة الأمة بسياساتهم التي لا تحمي المرأة، وهم يسعون -ويعاون بعضهم بعضا- على إجراء هندسة اجتماعية لتدمير المسلمين على مستوى الأسرة والفرد، من خلال برامج المساواة بين الجنسين ومنح الحقوق لأشخاص مجتمع الميم.

والأمر الأهم هو أن تدرك الأمة أن الفساد الذي لحق بهم اليوم، بما في ذلك النساء، هو نتيجة غياب الحياة الإسلامية وتدمير نظام الحياة الإسلامي على يد عملاء الغرب في العالم الإسلامي، فاستمر الفساد تلو الفساد. ولكن للأسف فإن البعض أصبحوا يتبعون خطا الكفار في حياتهم، كما قال النبي ﷺ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ آلْيَهُودَ وَالنَّصَارَى قَالَ فَمَنْ**» (رواه مسلم) .

وكذلك من المهم أن نفتح أعين الناس على أن حملة حقوق الإنسان حول النسوية ومجتمع الميم هي مجرد هراء، لأن النسويات يبقين صامتات بينما يشهدن الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الأطفال والنساء في غزة، وأن كليهما كانا أكبر ضحايا الوحشية العسكرية اليهودية، ومع ذلك، فإن النسويات التي تزعم أنها مدافعة عن حقوق المرأة والطفل اختارت الصمت، وهذا هو النفاق الحقيقي الذي يكشف شخصيتها الحقيقية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يدرك الناس أنهم بحاجة إلى دولة الخلافة التي هي الكيان التنفيذي للحياة الإسلامية، فالأحكام الإسلامية لا يمكن تطبيقها كافة إلا في ظل دولة الخلافة، بما في ذلك أن الخلافة هي التي ستطبق الأحكام التي تحمي المرأة وتتخذ الإجراءات ضد من يرتكب الجرائم بحقها، حتى لو كان أباها أو زوجها أو ابنها.

فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيننا على المضي قدما على طريق النضال لإعلاء كلمته، حتى تتحقق الحياة الإسلامية بقيام الخلافة التي ستحمي الناس بحيث يسود الأمن بين جميع الناس بمن فيهم المرأة. قال النبي ﷺ: «**إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَلَ كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ وَإِنْ يَأْمُرْ بِغَيْرِهِ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ**» (رواه مسلم). ■

الإسلام فكرة وطريقة

الاستاذ: أحمد القصص-لبنان

لقد قرّر الإسلام ما في الإنسان من طاقة حيوية تدفعه إلى الحركة والقيام بالأعمال التي يقوم بها في حياته، إذ بنى على وجودها ما تقتضيه من نظم ومعالجات. فقد قرّر وجود غريزة التدين الفطرية لديه، قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾وقال عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَا ۚ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾وقرّر وجود سائر الغرائز والحاجات العضوية فيه، فقال سبحانه: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾﴾ .

هذه الحاجات العضوية والغرائز هي التي تشكل طاقته الحيوية، إذ يندفع طبيعيا إلى إشباعها. فلولا الشعور بالجوع والعطش لما اندفع الإنسان إلى الأكل والشرب، ولولا الشعور بالحاجة إلى الخالق المدبّر لما اندفع إلى التقديس والعبادة، ولولا الرغبة بالبقاء لما اتقى المخاطر والأهوال ولما تداوى من المرض ولما سعى إلى التملك، ولولا النزوع إلى بقاء النوع الإنساني لما أنشأ حياة عائلية ولما عطف على ذريته ووالديه وإخوته... فهذه الطاقة الحيوية الكامنة في الحاجات العضوية والغرائز هي منشأ السلوك الإنساني.

ولمّا كان إشباع الحاجات العضوية والغرائز يقتضي تحديد ضوابط سلوكية تحدد للإنسان الإشباع الصحيح المؤدي إلى سعادته وهناءته، وتُمَيِّزه من الإشباع الخطأ الذي يؤدّي إلى شقائه، أنزل الله تعالى خالق الإنسان وحاجاته وغرائزه الوحي مبينا للناس السلوك الصالح لإشباع هذه الحاجات. فبتبيانه عناصر الإيمان - وعلى رأسها الإيمان به سبحانه خالقًا ومدبّرًا وهاديًا - ومن ثم بتبيانه العبادات التي بها يعبد الإنسان خالقه سبحانه، من صلوات وصيام وحجّ وغيرها نظم إشباع غريزة التدين فيه، ونظم علاقة الإنسان بخالقه. وبتحريمه الزنا وتشريعه الزواج ومتعلقاته من أحكام البنوّة وصلة الأرحام وبر الوالدين وغيرها نظم إشباع غريزة النوع. وبتشريعه وجوه كسب المال وأحكام الملكية وتحريم السرقة وتحريم أكل أموال الناس بالباطل وحق الدفاع عن النفس والمال ولو بالقتل... نظم إشباع غريزة البقاء. وبإباحته الطيبات من الطعام والشراب وتحريمه الخبائث منهما نظم إشباع الحاجات العضوية... وهكذا. وإنّ ما سبق ذكره هو على سبيل المثال لا الحصر، فقد نظم الإسلام إشباع حاجات الإنسان الفطرية كلها دون أن يُغفل حاجة منها، على نحو متوازن بحيث لا تطغى غريزة أو حاجة على أخرى.

ولما كان إشباع كثير من الحاجات الفطرية

في الإنسان يتطلب إنشاء علاقات مع غيره من بني البشر لتبادل ما اتفقوا عليه من المنافع ودرء ما يحذرون من الأخطار، كان لا بد للناس من إنشاء المجتمعات. وبالتالي كان تنظيم العلاقات في المجتمع جزءًا أساسيا من تنظيم إشباع الحاجات الفطرية للناس، إذ لولا هذه الحاجات لما وجدت المجتمعات أصلا ما يعني أنّ النظام الذي يرمي إلى تنظيم السلوك البشري لا بد أن يتخطى التوجيهات الفردية إلى مخاطبة الجماعة الإنسانية من حيث هي جماعة، فضلا عن التوجيهات التي يخاطب بها الفرد. كما يعني أيضًا أنّ هذا النظام لا يتأتى تطبيقه بمجرد مبادرة طوعية ممّن يريد من الأفراد التزام توجيهاته والانضباط بضوابطه. إذ تنظيم العلاقات في المجتمع لا يتأتى إلا بتقيد عموم أعضائه به من هنا أهمية أن يُشفع النظام الذي يُفترض به أن ينظم إشباع الحاجات الفطرية في الإنسان بطريقة تبيّن كيفيّة إيجاده في واقع الحياة وكيفية تنفيذه والحفاظ عليه. ومن هنا لم يقتصر الإسلام على الفكرة التي تبين وجه الإشباع الصحيح للغرائز والحاجات العضوية في الإنسان، بل تعدى ذلك إلى تبيان الطريقة التي بها يوجد المبدأ في واقع الحياة ومن خلالها يُنفَّذ في المجتمع ويُنشر في سائر العالم وبها يُصان، لذلك كان الإسلام «فكرة وطريقة».

فالإسلام الذي حرّم الزنى ضِمْنَ تنظيمه لغريزة النوع أردف هذا التحريم بتشريع حدّ الزنا، طريقةً لتنفيذ هذه المعالجة. وهو حين حرّم الخمر والسرقة والردّة وقذف المؤمنين والمؤمنات أردف هذا التحريم بحدود يعاقب بها من ينتهكها. وحين حرّم الاعتداء على النفوس والأبدان أردف ذلك بتشريع أحكام القصاص وكذلك شرع التعزير عقوبة على سائر المخالفات الشرعية. وحين أمر بتطبيق الشرع عمومًا بين الطريقة الشرعية الوحيدة لهذا التطبيق، وهي الدولة التي أمر بإقامتها وبيّن طريقة إقامتها وبيّن نظامها بالتفصيل في الكتاب والسنة. فكانت الأعمال التي قام بها الرسول منذ بعثته إلى قيام الدولة في المدينة مستهدفاً إقامة هذه الدولة هي الطريقة الشرعية الوحيدة والعملية لإقامة هذه الدولة في حال غيابها. ثم كانت الدولة التي أقامها الرسول في المدينة والتي اتسعت في عهده لتشمل جزيرة العرب النموذج العملي المحتذى لتطبيق الإسلام في سائر العصور، من حيث هو معالجات لمشكلات الإنسان وتنظيم غرائزه فكان مدى اقتفاء هذا النموذج معيارا لمدى النجاح في تطبيق هذه النظم والمعالجات والإسلام الذي أمر بحمل دعوته رسالة إلى العالم بين طريقة لحملها، وهي الدعوة والجهاد اللذان تتولاهما الدولة وتجعلهما أساس سياستها الخارجية والإسلام الذي أمر بمحاسبة الحاكم والتغيير عليه إن هو خالف نظام الإسلام أو أساء تطبيقه شَرَعَ طريقة لذلك، وهي وجوب إنشاء أحزاب سياسية على أساس العقيدة الإسلامية تراقب الدولة وحِس المجتمع وثقافته لتقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالدعوة والتثقيف والمحاسبة. والإسلام الذي أمر بالدفاع عن رسالته وحمايتها، شرع طريقةً لذلك، جهاد الدفع الذي به يُدفع أعداء الأمّة

والمبدأ ولم يميز الإسلام بين أحكام الفكرة وأحكام الطريقة من حيث وجوب التزامها والتقيد بها. فكلها أحكام شرعية أنزلها الله تعالى في كتابه وسنة نبيه ، وتندرج ضمن دلالة قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ ولا يجوز التفريق بالتالي بين أحكام الفكرة وأحكام الطريقة من حيث وجوب التقيد بها، فكلاهما دين يطاع بهما الله تعالى. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨﴾ . والسلم في هذه الآية هو الإسلام كلّه. إنّ هذا التفصيل بين صنفي الأحكام - أي الفكرة والطريقة - لم يكن موجودًا لدى الفقهاء في معظم العصور، منذ عهد النبوة مرورًا بالقرون التي تلته. فلماذا نعتمد هذا التقسيم في ثقافتنا الإسلامية المعاصرة هذه؟ هذا سؤال وجيه جدًّا. بل حري بكل من يطلع على تقسيمنا هذا أن يطرح هذا السؤال. إذ على الرغم من أنه لا مشاحة في الاصطلاح، إلّا أنّه لا يجوز استحداث التقسيمات والمصطلحات الفكرية والفقهية دونما حاجة عملية، أي من أجل الترف الفكري فقط. وعليه نُجيب على السؤال بأنّ هناك أكثر من داع لهذا التقسيم وفيما يلي تبيان ذلك:

لقد سادت في القرنين الأخيرين لدى كثير من المثقفين المسلمين ومنهم فقهاء فكرة مؤداها أنّ الإسلام وضع أحكامًا تنظم سلوك الإنسان وتعالج مشكلاته، وهي أحكام لا بد من التزامها، وأنه اقترح كيفيات لتطبيق هذه النظم والمعالجات، وأن هذه الكيفيات كانت مناسبة في العصور الأولى للإسلام، وأنّه لا ضرورة لأن نلتزمها في العصر الحاضر، وأنّه يمكننا أن نعتمد طرائق وكيفيات أخرى جديدة أكثر توافقًا مع العصر الحاضر.

ففي أواخر عهود الخلافة العثمانية استجدت آراء لم يعرفها السابقون طيلة العصور الماضية. فقد أجاز بعضهم استبدال عقوبات تعزيرية بالحدود الشرعية، فصدر قانون الجزاء العثماني الذي عطل الحدود وأحلّ مكانها عقوبات تعزيرية، بذريعة أن مقصد الشرع هو منع ارتكاب المحرّمات وأنّ الحدود هي وسيلة إلى ذلك المنع فلا ضير بالتالي في استبدال عقوبة بأخرى، ما دامت الغاية هي ردع المخالف.

وقد تمادى الكتاب والمؤلفون آنذاك في ترديد الكلام على نظرية مقاصد الشريعة، والتي مفادها أنّ الله تعالى جعل للأحكام التي شرعها مقاصد، لأجلها شرعت هذه الأحكام، وأنّ هذه الأحكام تدور مع مقاصدها وجودًا وعدمًا، ورأوا بالتالي أنّ الاهتمام يجب أن ينصب على المقاصد لا على الأحكام ذاتها، الأمر الذي أدى إلى التفريط بالأحكام بذريعة مراعاة المقاصد والحقيقة أن الذين قالوا بهذه النظرية وقعوا في أخطاء عدّة، ثمّ ضاعف المتأخرون والمعاصرون خطأها بعد أن أهملوا الضوابط والحدود التي التزمها أصحاب هذه النظرية الأوائل. أوّل هذه الأخطاء أنهم خلطوا بين العلة الشرعية التي جعلها الشارع الحكيم باعثًا على تشريع الحكم وبين المقصد من الحكم، فالعلة وصفٌ بَنى الشارع الحكيم

عليه الحكم وعلقه به بحيث يدور الحكم مع العلة وجودًا وعدمًا فيوجد بوجودها ويرتفع بارتفاعها أما المقاصد فقد توخّى الشارع تحقيقها من الأحكام دونما توقيف الأحكام عليها، أي دون أن يجعل لها تأثيرًا في الأحكام أو تحكما بها، إذ قد يتخلّف المقصد دون أن يعني ذلك إسقاط الحكم، على خلاف العلة الشرعية التي لا وجود للحكم دون وجودها. وثانيها أنهم توهموا أن بإمكانهم معرفة مقاصد الأحكام ولو لم يدلّ عليها دليل شرعي. وثالثها أنهم توهموا أنهم مخوّلون وضع الأحكام التي تحقق المقاصد الشرعية دونما حاجة إلى دليل شرعي، بل حتى لو أدّى بهم الأمر إلى إسقاط الأحكام التي شرعها الشارع تحقيقًا لتلك المقاصد، بذريعة أنّ الواقع المستجد يتطلب تطوير الأحكام وعدم الجمود على المناهج القديمة، وبذريعة المقولة التي روجوها من أنّه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان وزعموا أنّها قاعدة شرعية.

وفي الواقع الحالي الذي نعيشه منذ غياب الدولة الإسلامية وخروج الأمة من دائرة الحياة الإسلامية وتحت ضغط الثقافة الغربية والأنظمة السائدة والهجمة المنظمة على أحكام الإسلام، انهزم الكثير من المثقفين المسلمين بمن فيهم دعاة لاستئناف الحياة الإسلامية أفرادًا وجماعات أمام هذا الضغط، وخضعوا لكثير من الأطروحات التي قُدِّمت بديلًا عن أحكام الإسلام، ولا سيما المتعلقة بأحكام الطريقة. فسادت مقولة أنّ الإسلام لم يشرع نظامًا مفصلا للحكم، وأنه لا ضير بالتالي في أن نعتمد أي نظام وضعي للحكم يكفل الشورى والعدالة، فانفتح الباب بذلك أمام قبول النظام الديمقراطي بأشكاله المتعدّدة، الجمهوري منها والبرلماني والوزاري والملكي الدستوري... كما سادت مقولة أنّ الجهاد اعتمد في الماضي حين اقتضته الأعراف الدولية وضعف وسائل الاتصال، أما اليوم ومع رسوخ فكرة حق الشعوب في تقرير المصير ومع تطور وسائل التواصل والاتصال والإعلام فإنّه ما من مسوّغ لحمل الدعوة الإسلامية من طريق الجهاد، وأن الجهاد بالتالي بات مقبولاً فقط في حالة ردّ العدوان وانتشر بين العاملين لإعادة الدولة الإسلامية القول بأن الإسلام لم يُلزمنا طريقةً محدّدة لإقامة الدولة الإسلامية، وأن الأعمال التي قام بها الرسول توصلا لإقامة الدولة إنما هي أساليب واجتهادات وتجارب بشرية لا تُلزمنا بشيء، دون أن يلحظوا الفرق البين بين الأعمال التي قام بها النبي وجوبًا بأمر من الله تعالى وتلك التي قام بها على وجه الإباحة اختيارًا للأساليب والوسائل المحققة للغرض الشرعي. فراحوا يتوسلون مناهج للتغيير تخالف طريقة الرسول ، فتارة اعتمدوا العمل المسلح من دون ضوابط، وتارة أخرى توسلوا الديمقراطية والمشاركة في السلطة التي تحكم بغير ما أنزل الله، وتارة ثالثة اعتمدوا الأعمال الخيرية وسيلة لاستقطاب الأتباع والمؤيدين... بل لقد توصل البعض إلى القول بأن بالإمكان تطبيق المعالجات الإسلامية دونما حاجة للدولة الإسلامية، فالوعظ والإرشاد كفيلان بترغيب الناس بالتزام العبادات والواجبات والمندوبات وتنفيرهم من المحرَّمات والمكروهات والمعاهد والمدارس

والجامعات الإسلامية الخاصة كفيلة بتعليم المسلمين الثقافة الإسلامية وعلوم الإسلام والأوقاف والجمعيات الخيرية وصناديق الزكاة الطوعية كفيلة بسد حاجات الفقراء والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية تطبق أحكام الأموال والاقتصاد في الإسلام وتؤمن المعاملات الإسلامية للمستثمرين المسلمين والمحاكم الشرعية قائمة لضبط المعاملات الاجتماعية الأحوال الشخصية) وفق أحكام الشرع الإسلامي. ويمكن للمسلمين أن يتوافقوا على فقهاء أو هيئات فقهية يحكمونهم عند وقوع المخاصمات ووسائل الإعلام والاتصالات الحديثة من فضائيات وشبكة إنترنت وغيرها كفيلة بحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.. وغير ذلك من الدعاوى التي تنزع من الإسلام سمة السيادة التي أرادها له الله سبحانه وتعالى حين قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ٩﴾ والتي بقوله: «الإسلام يعلو ولا يعلى». كما أن هؤلاء قصدها النبي غفلوا - أو ربما تغافلوا - عن كون الأنظمة التي تطبقها السلطة في المجتمع تتحكّم إلزامًا بعلاقاته فتطبعها بطابعها، وتلعب الدور الأكبر في تشكيل هوية المجتمع وطريقة عيشه. بل إنّ تلك المؤسسات التي يؤسسها هؤلاء الواهمون من خيرية وتعليمية ومالية وإعلامية لا تملك قابلية الوجود والحياة إلا بإذن تلك الأنظمة ووفق القوانين المرعية الوضعية وسياسات الحكّام الذين نُصبوا لرعاية مصالح الدول الكبرى وتعميم ثقافتها وطريقتها في العيش ونسي هؤلاء - أو تناسوا - أنه ما من نظام للحياة والمجتمع يمكن أن يطبق إلّا من خلال السلطان والحكم، وأنه لا يتأتى أن يتعايش نظامان في مجتمع واحد، ولا سيما حين يكون أحدهما الإسلام. ومن هنا كانت أهمية تبيان أنّ الإسلام ليس مجرّد توجيهات روحية وسلوكية وخلقية يلتزمها من شاء الناس طوعًا دونما التفات إلى النظام المهيمن على حياة الناس في المجتمع، بل هو نظام للحياة والمجتمع والدولة، يتضمّن معالجات لمشكلات الإنسان الناشئة من طاقته الحيوية والعلاقات التي تطلبتها تلك الطاقة، كما يتضمّن طريقةً تُبيِّن للذين اعتنقوا هذا النظام كيفية تنفيذه ونشره وصيانته.

خلاصة الكلام، أنّ العقيدة التي أعطت فكرة كلية عن الحياة الدنيا وما قبلها وما بعدها وعن علاقتها بما قبلها وما بعدها، فحلّت

للإنسان العقدة الكبرى، إضافة إلى الأحكام الشرعية التي نظمت شؤون الإنسان وعالجت مشكلاته من حيث هو إنسان، هي التي عنيناها بمصطلح أحكام الفكرة. أمّا الأحكام التي شرعها الإسلام طريقة لتطبيق هذه المعالجات في واقع الحياة والمجتمع ولنشرها في العالم وللمحافظة عليها والدفاع عنها ، فهي التي عنيناها بمصطلح الطريقة. فأحكام العبادات التي تنظم إشباع الفطرة المتدينة لدى الإنسان، وأحكام النظام الاجتماعي التي تنظم علاقات الأسرة واجتماع الرجل بالمرأة وما ينتج عن هذا الاجتماع من علاقات، وأحكام النظام الاقتصادي التي تبيّن أحكام الملكية وتنظم العلاقات الاقتصادية، وأحكام المطعومات

والملبوسات والآداب والأخلاق... هي أحكام الفكرة. أما الدولة الإسلامية وأجهزتها ونظام الحكم فيها والأحكام المنوطة بها كإنشاء المدارس وبيت المال ووسائل الإعلام وإقامة المحاكم وأحكام العقوبات من حدود وقصاص وتعزير، والسياسة الخارجية وأحكام الجهاد... فهذه كلها من أحكام الطريقة وكذلك وجوب إنشاء الأحزاب السياسية وما يناط بها من رقابة على فكر المجتمع وحسته ومحاسبة الحكّام وأعمال الدعوة إلى الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تقوم بها الدولة والأحزاب كلها من أحكام الطريقة.

وعند التدقيق في كل من أحكام الفكرة والطريقة نجد أن بينهما فرقًا يميز كلا منهما من الأخرى. فأحكام الفكرة إذ شرعت لتنظيم شؤون الإنسان كان مطلوبًا شرعًا التقيد بها وتنفيذها لذاتها. أما أحكام الطريقة فإنّها إذ شرعت طريقةً لتنفيذ أحكام الفكرة ونشرها والمحافظة عليها، فإنّ القيام بها ليس مطلوبا لذاتها، فلا يجوز القيام بها دون مراعاة تحقيق نتائجها. بل يجب أن يقام بأحكام الطريقة على النحو الذي يؤدّي إلى تحقيق الغاية التي شرعت لأجلها وهي جعل أحكام الفكرة مطبقة في الواقع - وإن كان من الممكن والمتصوّر تخلّف هذه النتائج في بعض الحالات.

فالدولة الإسلامية ليست مطلبًا لذاتها وليست منتهى ما يجب على المسلمين تحقيقه بل هي طريقة لرعاية شؤون الناس، أي لتطبيق الإسلام في المجتمع وحمله رسالةً إلى العالم. لذلك يجب أن يراعى في إقامتها وتشكيل أجهزتها التي حددها الشرع وفي السياسة التي تنتهجها حُسن تطبيق النظام الإسلامي وحُسنُ حمل الإسلام رسالة إلى .العالم. ومن أجل ضمان حسن سير هذه الدولة والحفاظ على دورها الذي تقوم به أوجب الشرع على المسلمين أن يؤدوا واجب النصح تجاهها، بل أن يبادروا إلى محاسبتها كلّما دعت الحاجة، إذ هي وكيلة عنهم في تطبيق الإسلام وحمل رسالته. ولم يقتصر الشرع على جعل هذه المحاسبة طوعية أو فردية، وإنما أوجب على المسلمين أن ينشئوا حزبًا سياسيًا واحدًا على الأقل، اختصاصه وعمله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى :﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ١٠٤﴾ . قال الإمام ابن كثير في تفسيره للآية: (والمقصود من هذه الآية أن تكون فرقة من الأمّة متصدّية لهذا الشأن، وإن كان ذلك واجبًا على كل فرد من بحسبه». ويأتي في مقدمة هذا الواجب أمر الحكام بالمعروف ونهيهم عن المنكر، لما يترتب على استقامة الدولة من خير عميم وما يترتب على انحرافها من شرّ وفساد عريضين، قال رسول الله :«**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**».

وعليه فإنّ التكتلات السياسية التي تقوم على أساس العقيدة الإسلامية، لم يأمر الشرع بإقامتها لذاتها، بل هي من أحكام الطريقة التي شرعت لغيرها، سواء في حال وجود الدولة الإسلامية أو في حال غيابها .

أما في حال وجود الحياة الإسلامية في ظل الدولة الإسلامية فإنّ عمل هذه التكتلات يكون مراقبة الحكّام ونصحهم ومحاسبتهم كلّما

قصروا أو أساؤوا أو ظلموا ، والقوامة على ثقافة المجتمع وحسته، حرصا على استمرار تشكله بالثقافة الإسلامية ومشاعرها وتحسبًا من تسلّل أي من المؤثرات الثقافية والحضارية الغريبة عن الإسلام إلى العرف العام وبالتالي إلى الرأي العام والعلاقات المجتمعية، إذ بقدر ما يتأثر المجتمع الإسلامي بالأفكار والعواطف غير الإسلامية يختل عيشه الإسلامي ويتزحزح عن الحياة الإسلامية، والتاريخ الإسلامي خير شاهد على هذه القاعدة.

وأما في حال انعدام الحياة الإسلامية كما هو واقع الأمة اليوم - فإنّ المفترض في هذه التكتلات وما تقوم به من أعمال فكرية وسياسية أن تكون الطريقة الشرعية العملية لاستئناف الحياة الإسلامية من طريق إقامة الدولة الإسلامية. لذلك فإنّ ما تنفّذه الكتلة من أحكام الطريقة التي دلّت عليها الأدلة الشرعية، ابتداء من إنشاء هذه الكتلة ومرورًا بتكوين حلقاتها وعملية التثقيف فيها ومخاطبة المجتمع ومصارعة الأفكار غير الإسلامية ومكافحة الحكام سياسيا.... وصولاً إلى طلب النصرة لإقامة الدولة الإسلامية، هذه الأعمال كلّها لا يجوز أن يقام بها لذاتها، بل يجب أن يراعى عند القيام بكل منها تحقيق الأهداف التي شرعت لأجلها، وإلّا كان تنفيذ هذه الأحكام تنفيذًا شكليًّا لا طائل منه، بل مضيعة للوقت. فالكتلة يجب أن تكون كتلة حقيقية لا شكلية، وهذا لا يتأتى إلا بأن تتكوّن بثقافة ومنهج تتبناهما ويلتزمهما كلُّ أعضائها دون استثناء، وبأن يكون لها بنية إدارية تضبط سيرها نحو تحقيق الأهداف وتكوين الحلقات والتثقيف فيها يجب أن يراعى فيهما تحقيق الهدف الذي لأجله

وجدت، وهو تكوين الشخصيات الإسلامية وحملة الدعوة الخلَّص والخطاب الجماهيري يجب أن يراعى فيه تحقيق الهدف الذي شرع من أجله، وهو تغيير العرف العام ومن ثم تشكيله وفق المفاهيم الإسلامية توصلا إلى الرأي العام الإسلامي. والكفاح السياسي يجب أن يراعى فيه تحقيق الهدف الذي من أجله شرع، وهو كشف خطط الهيمنة الاستعمارية وفضح خيانة الحكام ومخالفتهم للشرع وإسقاط شرعيتهم الزائفة وطلب النصرة يجب أن يراعى فيه تحقيق الغاية التي من أجلها شُرع، وهو إيصال الإسلام إلى التطبيق العملي أي إلى سدة الحكم والسلطان.

والجهاد الذي هو من أجَلّ أحكام الطريقة وأعظمها أيضًا لا يقام به لذاته، بل يراعى في القيام به تحقيق الغايات التي شرع من أجلها، كدفع العدوّ الكافر عن الأرض الإسلامية، أو فتح أرض هي دار كفر من أجل تحويلها إلى دار إسلام، أو كسر شوكة العدو اتقاء لخطره أو تمهيدًا لقهره، أو إرهابه لردعه عن الاعتداء على الأمة ومصالحها... قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْۚ﴾ ، وقال سبحانه: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾، وقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ

وَلِيًّا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾.

وأحكام العقوبات من حدود وقصاص وغيرها إنما شرعت من أجل ردع المخالفين وسواهم ممن تسوّل لهم أنفسهم اقتراف الجرائم والمنكرات والمخالفات، قال تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ ، وقال عز وجل: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢﴾﴾ ، فأمر تعالى بأن يشهد عذابهما طائفة من المؤمنين تحقيقاً للغاية التي من أجلها شرع الحد إذ يكونان عبرة لغيرهما ممن تسوّل لهم أنفسهم ارتكاب الفاحشة.

إلا أن قولنا إنّ الإسلام هو فكرة وطريقة، وإن أحكام الطريقة هي أحكام شرعية ملزمة، لا يعني أنّ الإسلام شرع لكل حكم من أحكام الفكرة حكمًا تفصيليا لتبيان طريقة التنفيذ. وإنما يعني أنّ أحكام الطريقة التي شرعها الإسلام هي أحكام ملزمة لنا كسائر الأحكام الأخرى، أي كأحكام الفكرة، وأنه لا يجوز التفريط بها بذريعة أنها أحكام شرعت لغيرها لا لذاتها، أو بدعوى جواز تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان.

وعليه فإنّه حين يشرع الشرع حكمًا من أحكام الفكرة دون أن يشرع طريقة تفصيلية لتنفيذه، فإنّ المسلمين مخوّلون اختيار «الوسائل» و«الأساليب» الكفيلة بتنفيذ هذا الحكم على الوجه المطلوب. ومن تأتي أهمية التمييز بين «الطريقة» وبين «الوسائل والأساليب». فأحكام الطريقة أوجبها الشرع ودلّت عليها الأدلة الشرعية، فيجب على المسلمين التزامها، ولا خيار لهم في أخذها أو عدم أخذها. أمّا الوسائل والأساليب فهي أشياء وأفعال مباحة دلّ الدليل الشرعي على إباحتها لا على وجوبها، بحيث يختار المسلمون الأوفق منها لتنفيذ أحكام الفكرة والمثال خير وسيلة للإيضاح

لقد فرض الإسلام على مالكي نصاب الزكاة أن يؤدوا زكاة أموالهم، وجعل الدولة طريقة لجمع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، قال تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾بصفته رئيسا للدولة أن يحصل من المسلمين زكوات أموالهم. إلا أنّه لم يبيّن كيفية تفصيلية لجبايتها، فيجوز للدولة أن تعتمد أساليب ووسائل يبيحها الشرع لتنفيذ هذا الحكم الشرعي، ولذلك اختلفت الأساليب والوسائل بين عهد الرسول وعهد من أتى بعده، واستجدت الوسائل والأساليب وتطوّرت مع تبدّل العهود، ولعل ما فعله الخليفة الراشد عمر بن الخطاب له بإنشاء الدواوين كان خطوة نوعية في هذا المجال.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا أنّ الإسلام جعل البيعة طريقة لتنصيب الرئيس العام للمسلمين، وهو الخليفة، وهي طريقة شرعية وحيدة ملزمة للمسلمين والبيعة هي عقد بالتراضي بين المسلمين والشخص المبايع على الحكم، لرعاية شؤون الناس داخليا وخارجيا بالشرع. فلا يجوز لأحد أن يتولى الخلافة بمحض الغلبة أو ولاية العهد أو غير ذلك، فالبيعة التي شرعها الإسلام طريقةً لتنصيب الخليفة تجعل السلطان للأمة إلّا أنّ هذه الطريقة لم تتضمن تفاصيل

في كيفية تنفيذها، لذلك اختلف الشكل والأسلوب بين كل من الخلفاء الراشدين، مع إجماع الصحابة على شرعية بيعتهم جميعًا).

وفي عصرنا هذا يمكن أن تُعتمد أساليب ووسائل متعدّدة لتنفيذ اختيار الخليفة ومبايعته فيمكن أن ينوب عن الأمّة وكلاء منتخبون عبر صناديق الاقتراع، وهم أهل الحل والعقد أو مجلس الأمة، ويمكن أن تباشر الأمة هذا الاختيار بنفسها عبر صناديق الاقتراع، ويمكن أن توزّع العملية بين الأمة ووكلائها بأن يتولى مجلس الأمة حصرالمرشحين ثم تختار الأمّة بالاقتراع المباشر واحدًا من الذين حصرفيهم الترشيح).

و من الأمثلة على الفرق بين الطريقة وبين الوسائل والأساليب:

أنّ الكتلة السياسية التي تعمل لاستئناف الحياة الإسلامية مأمورة بمخاطبة المجتمع ومكافحة الحكام سياسيًا ، وهذه من أحكام الطريقة الملزمة التي تندرج في طريقة إيجاد الحياة الإسلامية، إذ ألزمها الرسول بنص القرآن إلّا أنّ الأدلة الشرعية لم تبيّن كيفية تفصيلية للجهر بالدعوة والكفاح السياسي، فيجوز اختيار الوسائل والأساليب المباحة التي تكفل تنفيذ هذين الواجبين.

فتعددت أساليب مكة، الرسول في بين الوقوف على جبل مخاطبًا الناس، والخروج في مسيرة منظمة في أحياء مكة، ومخاطبة الناس في الأسواق والأندية وعند الكعبة... وفي عصرنا هذا يمكن اعتماد الخطب والمحاضرات والمؤتمرات والفضائيات والإذاعات وشبكة الإنترنت ونشر الكتب والمجلات والنشرات والمسيرات والمهرجانات... إذ كلّها وسائل وأساليب مباحة يمكن توسلها لتنفيذ واجب مخاطبة المجتمع والكفاح السياسي.

خلاصة الكلام أنّ الإسلام هو مبدأ قوامه الفكرة والطريقة. فأما الفكرة فهي العقيدة وكل ما يلحق بها من أفكار وأخبار، وما انبثق منها من الأحكام التي جاءت تنظم سلوك الإنسان من حيث هو إنسان.

وأما الطريقة فهي الأحكام التي جاءت تُبيِّن كيفية تنفيذ هذه المعالجات في واقع الحياة لإنشاء مجتمع يحيا حياة إسلامية، وتبين كيفية نشر المبدأ في سائر العالم لضمّ سائر البشرية إلى المجتمع الإسلامي، وتُبيّن كيفية الحفاظ على المبدأ وصيانته والدفاع عنه.

وأما الوسائل والأساليب فهي الأشياء والأفعال المباحة التي يجوز للمسلمين اعتمادها كيفيّةً لتنفيذ الأحكام التي لم يبيّن الشرع كيفية محدّدة لتنفيذها، فلا يجب التزام أسلوب معين أو وسيلة معينة، بل يجوز اختيار الأنسب والأيسر والأوفق بينها لتنفيذ الأحكام، شريطة أن لا تكون بديلا عن أحكام الطريقة وأن تكون مما دل الدليل الشرعي على إباحته. قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ .■

لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات (٢)
(المعلومات السياسية، متابعة الأخبار)

لقمان حرزالله - فلسطين

بما أن التحليل السياسي هو فهم وليس تخيلاً، فلا بد من الحصول على مجموعة من المعلومات اللازمة ليحصل الفهم. والمعلومات اللازمة للفهم السياسي قسمان؛ فالأخبار عن الأحداث الجارية قسم، والمعلومات المرتبطة بالأحداث الجارية والمحيطة بها هي القسم الثاني، وهذا القسم الثاني هو ما نطلق عليه المعلومات السياسية.

المعلومات السياسية

فالمعلومات السياسية هي تلك المعلومات المرتبطة بالحدث والمحيطة به من حيث البعد التاريخي، والجغرافية السياسية، والشعب الذي اتصل به الحدث، والبلدان المؤثرة بالحدث، وعلاقاتها فيما بينها. وإن تناول هذه المعلومات لا يكون تناولاً نظرياً، بل يُتناول ما اتصل منها بالجانب السياسي.

والمعلومات السياسية المتعلقة بالحدث هي على النحو التالي:

أولاً: الجغرافية السياسية، حيث إن موقع الدولة وطبيعتها الجغرافية ومواردها مؤثرة في السياسة، وبالتالي فإنها مؤثرة في فهم ما يحصل من أحداث سياسية متعلقة بتلك البلد؛ فالدولة التي يكون موقعها مفتوحاً على خطوط التجارة مع العالم، يُمَكّنها موقعها من أن تُنشئ علاقات مع دول العالم، وهذا بحد ذاته عامل يساعدها على أن تكون دولة كبرى. والدولة التي يكون موقعها يحتوي على طبائع جغرافية مهمة مثل المضائق والقنوات البحرية، فإن هذا الموقع يُمَكّنها من التأثير على المارين من منطقتها، وحيازة الثروة. وإذا احتوت الدولة على موارد كبيرة من النفط أو الذهب أو المعادن الأرضية النادرة أو اليورانيوم كانت إمكانيتها في الإثراء والتأثير عالية. والتضاريس الوعرة في البلد تمكّنها من الدفاع عن نفسها، وهكذا.

ثانياً: التاريخ، حيث إن القضايا العالمية لها أبعاد تاريخية، تلقي ظلالاً على الأحداث فيها، أو تنطلق الأحداث فيها من خلال حشد الذاكرة التاريخية التي تحملها، فحين ننظر إلى العلاقة الأوروبية الروسية، لا بد من ملاحظة أن العلاقة بينهما هي علاقة عداء، وهذا العداء بعده تاريخي، حيث إن روسيا غُزيت ثلاث مرات من بواباتها الغربية من قبل الأوروبيين.

ثالثاً: صفات الشعوب، حيث إن توجهات الدولة العامة لا تنفصل عن صفات شعبها، فمثلاً إذا كان الشعب ليس فيه صفات حمل المسؤولية عن غيره، بل يحمل صفة الاقتصار على شؤون نفسه، فإن هذه الدولة تأخذ في سياستها الدفاع أكثر من الهجوم والتوسع. فكان لا بد من الانتباه إلى صفات الشعوب عند الفهم السياسي.

رابعاً: الموقف الدولي، وهو عبارة عن

هيكل للعلاقات التي تحصل بين الدول في العالم. وتلك الدول التي تؤثر في الموقف الدولي هي الدول التي لها سياسة خارجية تؤثر في الدول الأخرى من خلالها، وحين تبرز قوة أو أكثر في العالم بمقومات تساعدها على التأثير فيه، تكون هذه القوة أو تلك القوى هي الأقدر على رسم هيكل هذه العلاقات، وبالتالي رسم الموقف الدولي. والدولة التي تتمكن من رسم الموقف الدولي هي الدولة الأولى في العالم، فلا بد من معرفة هذه الدولة. وبما أن الحدث قد يقع في دولة غير الدولة الأولى فإنه لا بد من معرفة واقع الدولة التي تباشر الحدث، ومعرفة علاقة الدولة التي تباشر الحدث بالدولة الأولى في العالم، وطبيعة تلك العلاقة. وإن إغفال الموقف الدولي، أو عزل الأحداث عن الدولة الأولى في العالم يضيق زاوية النظر وينتج فهماً خاطئاً، فيقلب الحدث العالمي إلى محلي.

فمثلاً حصل انقلاب في النيجر عام ٢٠١٠، ومن المعلوم أن النيجر كانت تابعة لفرنسا، وتستغلها لاستخراج اليورانيوم منها، فأطاح الانقلاب بعميل فرنسا محمد تانجا. فالنيجر كانت دولة تابعة لدولة كبرى هي فرنسا، وكانت الدولة الأولى في العالم في ذلك الوقت هي أمريكا، وكانت تسعى إلى سحب البساط من تحت أقدام فرنسا في إفريقية، وحين نطلع على تصريحات الأمريكان نجد أنهم ألقوا باللوم على محمد تانجا ولم يدعوا إلى إعادة الرئيس ولا إلى الحوار بين الانقلابيين والرئيس المخلوع، فإن هذه المعلومات تصب في خانة أن أمريكا هي وراء الانقلاب.

خامساً: المشاريع السياسية المتعلقة بالدولة التي تباشر الحدث. فحين حصل اقتتال في السودان عام ٢٠٢٣ مثلاً، وحين نظرنا في الأمر لفهمه وعرفنا الموقف الدولي، وعلاقة السودان بالدولة الأولى في العالم، فإن هذه المعرفة لا تكفي؛ بل لا بد من النظر في المشاريع السياسية المرسومة للسودان، فيقفز إلى الذهن مشروع تاريخي متعلق بتقسيمها منذ حكمها من قبل الإنجليز، حيث بنوا تقسيماتها الإدارية على نمط يساعدهم على تقسيمها لاحقاً، وهذا المشروع متفق عليه عند الغرب، والمشروع الآخر المتعلق بها هو مشروع حديث تحاول فيه أوروبا أخذ حكم السودان لطرفها، وهو مشروع الحكم المدني الذي استغل ثورة السودان على عمر البشير لتحقيقه، فإنه لا يصح عزل هذه المشاريع حين النظر في الأحداث. فإذا لم يكن هناك مشروع سياسي أخذ البحث بعداً مختلفاً.

سادساً: الظروف القريبة، فحين يحدث حدث في دولة أو منطقة، ويكون الموقف الدولي مفهوماً وعلاقة الدولة التي تباشر الحدث بالدولة الأولى في العالم مدركة، ولم يكن ثمة مشروع مباشر متعلق بالدولة التي تباشر الحدث، فإنه ينظر إلى الظرف القريب. فحين عملت أمريكا على إحياء الحلف مع

أستراليا والهند واليابان عام ٢٠١٧، وعلمنا أنه ليس لديها مشروع معين لأي من تلك الدول، ولكن هذا الحلف يتم إحياؤه في الفترة التي أعدت فيه أمريكا مشروعاً لتحجيم الصين وباشرته في الفترة الرئاسية الأولى لدونالد ترمب وما بعدها، فإنه لا بد أن ينصرف الذهن باتجاه هذا المشروع باعتباره الظرف القريب، فيفهم أن التحالف هذا تم إحياؤه في سياق تحجيم الصين.

سابعاً: الرجال المباشرون للحدث، حيث إن السياسة يصنعها الرجال، فإنه لا بد من النظر فيمن يباشرون صناعة الأحداث، وبذلك يظهر الاتجاه الذي يذهب الحدث إليه، من خلال معرفة الاتجاه الذي يميل إليه من يباشر الحدث. فحين حصلت حرب على غزة عام ٢٠٢٣، وحينها رئيس وزراء يهود هو بنيامين نتنياهو، وكنا نعلم الموقف الدولي، والظرف القريب، لا بد لنا من إلقاء نظرة على من هو بنيامين نتنياهو، فنجد أن هذا الرجل له علاقات مع الآيباك في أمريكا ويتلقى دعماً منه، وله علاقة مع جمهوريي ترمب المنافس الشرس للرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جو بايدن، حيث كانت تلك السنة في أمريكا سنة انتخابية، وأن له مشروعاً لكيان يهود يخالف مشروع الدولتين الأمريكي، وهو الذي سعى جاهداً ليستمر فصل غزة عن الضفة الغربية، وعليه ملفات فساد في المحكمة، فإننا نفهم ساعتها لماذا يعطل صفقات التهدئة وتبادل الأسرى التي اشتغلت أمريكا على تنفيذها، ولو كان رئيس وزراء يهود شخصاً آخر من رجال أمريكا في كيان يهود، لكان سلوك الدولة مختلفاً.

ثامناً: المستفيدون من الحدث بحثهم مفيد، لكنه يحتاج إلى قرينة أخرى غيره لمعرفة الحالة الحقيقية الحاصلة، لأن الحدث حين يحصل، قد يستفيد منه أكثر من طرف، بعضهم خطط له، وبعضهم لم يشارك في التخطيط، فإذا اقتصرت المعلومة عليه كان الفهم الناتج في مهب الريح ولا يُعتمد عليه.

هذه هي المعلومات اللازمة للفهم السياسي، وسنأخذ بعضها بشيء من التفصيل.

متابعة الأخبار

ذكرنا أنه لا بد للفهم السياسي من معلومات حتى يحصل إنتاجه، وهذه المعلومات منها ما هو من قبيل متابعة أخبار الأحداث الجارية، ومنها ما هو من قبيل المعلومات السياسية. ومتابعة الأخبار لا تكون متابعة تصفح عارض، إنما تكون متابعة مقصود فيها تتبع الأخبار.

وكلمة التتبع تقتضي لغة ربط السابق باللاحق، فتتبّع الخطى يقتضي أن تُعرف الخطوة الأولى، ثم ينطلق منها إلى التي تليها. وهكذا يكون تتبع الأخبار، وهو يكون من خلال الاستماع إلى الأخبار وقراءتها. وتتبّع الأخبار يعني تتبّع كل الأخبار مُهِمِّها وتافِهِها، وتَكَلّف عناء البحث عن المعلومة المفيدة، فإن الخبر غير المهم قد يحوي معلومة متصلة بالحدث،

وقد لا يحتوي عليها، وبما أن المستمع للأخبار لا يدري متى تأتي المعلومة المفيدة، فلا بد له من التنقيب عنها حتى يجدها.

والمتابع للأخبار إما أن ينقب عن معلومة يرجح وجودها، أو أن ينقب عن مجرد معلومة. والمعلومة المرجح وجودها تتحصل في الذهن حين يجد صورة ناقصة عن حدث، ولا بد من وجود زاوية معينة تُكْمِل الصورة، فيكون بحثه عن هذه الزاوية بحثاً محددًا، ولكن حين تكون الصورة التي في الذهن بدائية أو لمّا تتكون بعد، فإنه لا بد له من التنقيب عن أية معلومة مهمة، حتى لو لم تكن معالمها واضحة، وحين يجدها سيعلم أنها مهمة من نوعيتها. فهناك معلومات سياسية تتحدث عن الحدث نفسه، وهناك معلومات تتحدث عما يتصل بالحدث سياسيا أو الأشخاص المباشرين للحدث أو المشروع السياسي المتعلق بالحدث أو الظرف القريب من الحدث، فهذه المعلومات تؤخذ، أما ما لم يكن من قبيل هذه المعلومات فلا يؤخذ، وذلك مثل ما اتصل بالحدث من قصص تبثها القنوات الإعلامية لحصد المشاهدات.

وإن الأخبار التي يتابعها الباحث، إما أن تكون خبراً عن الحدث ومتعلقاته، أو مقالاً يصف الحدث ومتعلقاته، أو مقال رأي لكاتب من الكتاب يبدي رأيه في الحدث. وهنا يلزم السياسي أن يفرق بين ما يأخذه وما لا يأخذه من هذه الأخبار، فإن الاستماع إلى الخبر لا بد أن يعقبه حالة ذهنية تصنفه إلى خبر يؤخذ وخبر يترك، والخبر الذي يؤخذ هو ما يكون فيه معلومة متصلة بالحدث، أما كل معلومة لا تتصل بالحدث وكل تحليل أو رأي فإنه يترك، وذلك لأن السياسي لا بد له من أن يبني التحليل من نفسه، وأن لا يعتمد على تحليل غيره، حيث إن كاتب الرأي لا يتفق بالضرورة مع السياسي الباحث في المفاهيم السياسية التي ينطلق منها، بل إن بعض المحللين لا ينطلق من مفاهيم مبلورة، ويكثر المحللون الذين يبنون الرأي على الفروض والتخيلات والمنطق، فضلاً عن أولئك الذين يتعمدون التضليل، أو يبنون رأيهم على ميلهم باتجاه طرف من أطراف الحدث، أو أولئك الذين تجرفهم العاطفة خلال النظر للأحداث. ولذلك ترى أن الأخبار والمقالات أهم من مقالات الرأي، ولكن مقالات الرأي يمكن أن توجد فيها معلومة مهمة تحصّل عليها كاتبها، ولذلك فإنها تبقى ضمن الأخبار التي تُتابَع، مع اعتبار أن أولويتها متأخرة عن غيرها.

وأما المصادر التي يستقي منها السياسي الأخبار والمقالات، فهي قنوات الأخبار المحترمة والصحف الرصينة، أي هي المصادر التي تهتم بتوثيق أخبارها، على أنه لا يصح للسياسي أن يسلم بما تقوله هذه المصادر تسليماً مطلقاً، وليتذكر دائماً أنه يبحث عن المعلومة المفيدة التي قد يجدها في هذه المصادر وقد لا يجدها. كما يلزم الانتباه إلى ميول هذه القنوات والصحف، فالصحف التي

تميل إلى اليمين يراعى ميلها إلى اليمين حين أخذ الخبر منها، والصحف التي تميل إلى اليسار يراعى فيها ذلك أيضا. إن المعلومة قد تكون واحدة، ولكن صحف اليمين تصوغها بشكل، وتصوغها صحف اليسار بشكل آخر، فلا يصح أن يقع المتابع في فخ الصياغة اللغوية. ويجدر الانتباه إلى كاتب المقال الصحفي، حيث إن من الكتّاب والصحفيين من يَظهَر اتصاله بالحدث والمباشرين للحدث واهتمامه بدقة أخباره، فهؤلاء يكونون أولى من غيرهم في الانتباه إلى ما يصدر منهم من مقالات وأخبار.

كما أنه لا بد للسياسي من أن يتابع كل ما يصدر من المباشرين للأحداث أو المتأثرين بها، فإذا حصل حدث في منطقة الشرق الأوسط، وعقد وزير الخارجية الأمريكي مؤتمراً صحفياً عنه، فلا بد أن يسمع هذا المؤتمر الصحفي، ومثله رئيس أمريكا ومستشار الأمن القومي والناطق باسم البيت الأبيض وغيرهم ممن يتصلون بصناعة الحدث، وذلك باعتبار أن أمريكا هي الدولة الأولى في العالم في هذا الوقت، وأنها تبسط سيطرتها على الشرق الأوسط إجمالاً.

وهنا قد نصطدم في كثير من الأحيان بالتعارض بين الأقوال الصادرة من المسؤولين، أو التعارض بين الأقوال والأفعال، ولفك هذه المعضلة فإنه لا بد من تمييز الخبر الصحيح من القول المضلل، وذلك بالنظر في الظرف المرتبط بالتصريح، فقد يصرح الرئيس الأمريكي تصريحين يظهر فيهما التناقض، يكون واحد منهما موجهاً إلى الداخل الأمريكي، والآخر موجهاً للقضية أو الحدث، فإذا وُضع كل تصريح في سياقه سهل عليه معرفة التصريح الصحيح من التصريح المضلل. كما أنه لا بد من مقارنة التصريح بالأفعال على الأرض، ومقارنتها بالمعلومات المتاحة عن الحدث، وبالأهداف التي رسمتها الدولة التي صدر التصريح منها للحدث المعين أو المنطقة المعينة، فإذا كان التصريح متوافقاً مع المشروع والفعل متعارضاً مع المشروع السياسي المتعلق بالحدث يكون التصريح صادقاً والفعل تضليلاً، وإذا كان العكس فالعكس صحيح، فلا يمكن عزل الخبر عن الحالة أو الصورة العامة المتعلقة به.

وإن التضليل يحصل في الأفعال كما يحصل في الأقوال، وهو من المهارات التي تلزم السياسي، والسياسي الكافر يكذب ليضلل، لكن السياسي المسلم لا يكذب، بل يُعَرّض تعريضا يُفهم منه معنى قريب، ويكون قصده هو المعنى البعيد، ولذلك كان رسول الله ﷺ يرسل السرية باتجاه مغاير لاتجاه هدفها، حتى إذا بلغت مبلغاً أمن فيه العدو وظن أنه غير مقصود بهذا التحرك أو الفعل، غيرت السرية اتجاهها إليه. وهذا يحصل في الأعمال السياسية كما يحصل في الأعمال العسكرية.

إن متابعة الأخبار وانتقاء الصحيح منها، وأخذ المفيد منها أمر بحاجة إلى مراس، حتى تتحصل الملكة فيسهل الأمر على صاحبها.[يتبع]

الفكر المالي في الإسلام مقارنة مع الفكر المالي الرأسمالي والاشتراكي(١)

أحمد الأمين - العراق

يعبر النظام المالي الاقتصادي عن فلسفة الدولة أي المبدأ الذي تؤمن به الدولة، وقد عرف العالم مبدأين أساسيين هما الرأسمالية والاشتراكية، وقد تبنت بعض الدول الفكر الاشتراكي، ودول أخر تبنت الفكر الرأسمالي، فصار لكل دولة نظامها المالي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي الخاص بها والمنبثق من أحد هذين الفكرين، وكما هو معروف فإن هدف هذه الأفكار هو إيجاد الحلول لمشكلات الحياة الإنسانية ومعالجتها، بما في ذلك المشكلات الاقتصادية والمالية، بغية تحقيق السعادة والرفاهية للمجتمعات، وكل حسب طريقته.

وتعد أهم سمة للحل الرأسمالي هي الأخذ بالملكية الفردية والحرية الفردية والعمل بنظام السوق الحرة. وقد مرت الرأسمالية بمراحل عدة وواجهت تحديات كبيرة، كأزمة عام ١٩٢٩ المسماة بأزمة الكساد الكبير، والتي قوضت أساسيات هذا النظام آنذاك والقائم على أساس عدم تدخل الدولة حسب النظرية التقليدية، والتي سقطت في هذا الاختبار، فنتج عن ذلك تحول الفكر المالي التقليدي إلى نظرية الدولة المتدخلة. أما النظام الاشتراكي فإنه يتسم باعتماد الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة إلى حدٍ كبير والأخذ بالتخطيط المركزي الشامل، وقد فشل هذا النظام بعد سبعين سنة من تطبيقه وذلك بانهيار المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفيتي ما بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١.

تطـــور الفكـــر المالـــي

يعبّر النظام المالي للدولة عن فلسفتها السياسية التي تؤمن بها وما يحيط بها من فلسفات اقتصادية واجتماعية. وتقوم فلسفة الدولة على أساس موقف معين تجاه الحياة الإنسانية فتحدد الدولة قواعد العمل والإطار السلوكي والاجتماعي والقانوني والاقتصادي للمجتمع.

ويعد النظام المالي أحد أدوات الدولة التي تحقق بها أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولهذا يختلف النظام المالي أو المالية العامة من دولة إلى أخرى، وحتى في الدولة ذاتها من حقبة إلى أخرى حسب أوضاع الدولة الاقتصادية، ويرتبط الفكر المالي بالفكر الاقتصادي باعتباره جزءاً منه، ما يعني أن لها مراحل التطور نفسها، وقد مرا بمراحل، كل مرحلة منها تقابلها مرحلة من مراحل تطور الدولة بما يعكس فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه المراحل هي:

١- الفكر المالي التقليدي أو نظرية الدولة المحايدة أو الحارسة.

٢- الفكر المالي الحديث.

المطلب الأول

الفكر المالي التقليدي - نظرية الدولة المحايدة أو الحارسة

لا بد أن نتحدث عن النظرية الاقتصادية

التقليدية قبل الحديث عن الفكر المالي الذي هو انعكاس لها.

تقوم النظرية التقليدية على أساس حرية التملك حرية تامة وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك، وقيام جهاز الأسعار بتحقيق التوازن بين العرض والطلب[١].

فيتمتع الأفراد بحرية تملك سلع الاستهلاك وسلع الإنتاج والانتفاع بهذا التملك كيفما يشاؤون. كما أن أصحاب رؤوس الأموال هم أحرار في طرق استثمارهم للأموال وفي إنتاجهم للسلع والخدمات والشروط التي يشترون على أساسها ما يحتاجون إليه من الآلات أو مواد عمل. فحرية الإنتاج تقابلها حرية الاستهلاك، فلا يمنع فرد من التصرف في دخله كما يشاء أو اختيار نوع السلع التي ينفق عليها هذا الدخل، ويتنافس الأفراد بينهم سعياً وراء الكسب المادي، فالمنتجون يتنافسون في زيادة الإنتاج وتحسينه وابتكار أفضل الوسائل للإنتاج وكسب الأسواق، وكذلك يتنافس المستهلكون ليفوزوا بالسلع التي يحتاجون إليها[٢] .

فعلى الأفراد أن يكونوا أحراراً في العمل طبقاً لما تمليه عليهم مصالحهم الذاتية، وأن يسمح لهم بمزاولة المهن التي يختارونها، وبالانتقال حيثما يشاؤون، وبالتصرف بممتلكاتهم كما يحلو لهم، وليس للدولة أن تعرقل نشاطهم أو أن تساعدهم، وهذا هو القانون الطبيعي لحقوق الأفراد، وهذا ما يسمى بقانون ساي لآدم سميث (دعهُ يعمل دعهُ يمر، فالعالم يسير من تلقاء نفسه)[٣].وتفترض النظرية التقليدية عالماً يسودهُ التوظيف الكامل وترتكز على ركيزتين أساسيتين هما:

أولاً: العرض يخلق الطلب عليه: أي إن كل عرض يقابلهُ طلب بالقدر نفسه، فكل سلعة تعرض في السوق يختلف الطلب الخاص بها، وكل طلب يتراءى في السوق يُنتج العرض اللازم له.

ويتساوى العرض بصفة مستمرة مع الطلب، وتستند المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي إلى أن الدخل الذي لا ينفق في شراء أموال الاستهلاك ينفق بالضرورة في شراء أموال الاستثمار[٤]، بمعنى أن كل ادخار يتحول إلى استثمار، أي أن الادخار يتحول بأكمله تلقائياً إلى إنفاق استثماري ولا يمكن أن يكون سبباً في نشوء قصور في الطلب الكلي، فالنظرية تفرض عالماً متحركاً لا تلعب النقود فيه دوراً تلقائياً، فهي فقط وسيلة للتبادل، ويقل المستوى العام للأسعار، ولا وجود للمخاطر العامة التي تأتي من تغيّر قيمة النقود، ونتيجة لهذا لا وجود للميل

١ د. عبد الجليل هويدي، مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة في النفقات العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، بت، ص٢٨.

٢ د. حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص ٥٧٢.

٣ جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة الدكتور راشد البراوي، ط٤، مؤسسة فرانكين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٥٨.

٤ د. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر، النظام الاقتصادي الإسلامي، دار المجمع العلمي بجدة، ١٩٧٩، ص١٧١.

للاكتناز، فيتحول كل ادخار إلى استثمار[٥].

ثانياً: تؤمن النظرية التقليدية بحالة التشغيل أو التوظيف الكامل، حيث إن العرض يتجه نحو التشغيل الكامل، فالبطالة تحدث بين العمال عندما يزداد عرض العمال عن الطلب عليهم، ما يؤدي إلى التنافس بينهم فتنخفض الأجور الحقيقية وتزيد أرباح المنتجين، وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب على العمال وتنافس المنتجين في الحصول عليهم.

وهكذا يستوعب النشاط الاقتصادي جميع العمال، فالبطالة حسب هذه النظرية هي بطالة عارضة ومؤقتة وسرعان ما تزول بفضل خفض مستوى الأجور[٦]، وعند مستوى التشغيل الكامل يتحقق التوازن تلقائياً في الاقتصاد القومي [٧].

وخلاصة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أو التقليدية هي:

١- ضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ما دام القطاع الخاص وحدهُ كافياً لزيادة التقدم الاقتصادي، لأن تدخل الدولة سيؤدي إلى الإضرار بالتوازن الاقتصادي.

٢- في ظل الدولة الحارسة يكون دور الدولة مقتصراً على تحقيق الأمن الخارجي، وكذلك توفير الأمن الداخلي، والقيام بالمشروعات والأعمال التي لا يقدم القطاع الخاص على القيام بها.

٣- ضمان مرونة الأجور والأسعار، بما فيها سعر الربا لأنهُ يعمل على تحقيق التوازن في الادخار والاستثمار في المجتمع.

فإذا زادت المدخرات فالقوى الاقتصادية تقلل سعر الربا، وهذا بدوره سيقلل من الحافز على الادخار، لأن الربا حسب النظرية الكلاسيكية هو جزء من الادخار، كذلك فإن ضمان مرونة الأجور من خلال عدم تدخل الدولة أو التنظيمات التقليدية يعمل على حد البطالة في حالة وجودها من طريق خفض مستويات الأجور[٨] .

أما الأسس المالية للفكر التقليدي، ففي مجال النفقات العامة:

فقد تحدد نطاق المالية العامة في الفكر التقليدي بالغرض المالي فقط، أي في الحصول على الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العامة، وهذه النفقات العامة يتعين تغطيتها بتوزيع عبئها بين الناس بطريقة عادلة[٩]، أي أن يوزع بشكل تكون معهُ تضحية كل فرد مساوية للتضحية المطلوبة من الآخرين. وفكرة الأعباء العامة فضّلها الفكر التقليدي بأنها ثمن للأمن الذي تضمنهُ الدولة للأفراد. ويجب أن تكون

٥ د. عادل فليح العلي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص٤٥.

٦ د. حسين عمر، المصدر السابق، ص٥٧٣.

٧ د. عبد الكريم صادق بركات، ود. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٧٢، ص ٢١٠.

٨ د. عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٤٧.

٩ د. عبد الكريم صادق بركات، ود. حامد عبد المجيد دراز، المصدر السابق، ص٤٣٧.

النفقات في أضيق الحدود لأن الدولة مدير سيئ التصرف، على عكس الفرد الذي يكون أكثر صلاحيةً منها في تأدية الخدمات والقيام بالإنتاج. وقد أعطى الفكر التقليدي الأولوية للنفقات العامة على الإيرادات العامة في التقدير وفي الاعتماد، وهو يعني أن النفقات العامة هي التي تحدد الإيرادات العامة. وساعد على تطبيق هذا المبدأ سلطة الدولة الواسعة في الحصول على الإيرادات وقلة ما تحتاجهُ من نفقات بسبب دورها الحيادي المقتصر على الأمن الداخلي والخارجي[١٠] والقيام ببعض المشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها أو يحجمون عنها.

أما ما يتعلق بمبدأ توازن الموازنة:

فيقصد به في الفكر المالي التقليدي تعادل نفقات الدولة مع إيراداتها العادية، ويحصل التوازن بتعادل النفقات بطريقة منتظمة ودورية مع حصيلة الضرائب، وهذا المبدأ هو غاية يجب تحقيقها في كافة الظروف، فهو أداة لحسن إدارة الأموال بصورة واضحة، وهو قيد على توسع نشاط الدولة وعلى زيادة الأعباء على الناس وضمان استمرار التوازن والثقة في مالية الدولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي وزيادة الإنتاج[١١].

أما الإصدار النقدي الجديد فالفكر المالي التقليدي يعارض اللجوء إليه، لأنه يؤدي إلى حالات التضخم، إذ إنه - وهو يمول نفقات استهلاكية- يدفع إلى السوق كميات نقدية إضافية دون أن يقابل تلك الزيادة في الكمية النقدية زيادة متشابهة لها في المعروض من السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع الأسعار ارتفاعاً تضخمياً[١٢]، ولهذا عارض التقليديون العجز في الموازنة وتمويله بالاقتراض أو بالإصدار النقدي الجديد، وعارضوا أيضاً كما قلنا الفائض المتكون في الموازنة العامة، أي ترجيح كفة الإيرادات على كفة النفقات، ما يعني تحويل الأموال عن مجراها الطبيعي وحبسا وتعطيلا لها، وكان من الأفضل تركها في أيدي الأفراد يستثمرونها بطريقة تزيد من الإنتاج ورفاهية المجتمع، ولهذا يجب على الدولة احترام مبدأ التوازن والعمل على تحقيقه بأي ثمن.

أما الضرائب في الفكر التقليدي:

فقد أكد التقليديون على ضرورة عدم تأثير الضريبة على المدخرات، وإنما يجب أن تعمل على زيادتها، وبذلك يجب أن تكون الضريبة ذات معدل منخفض، ولهذا يفضل الفكر التقليدي الضرائب على الاستهلاك، لأنها تؤدي إلى زيادة المدخرات[١٣] .

فأكثر الضرائب سوءاً هي التي يكون وعاؤها الدخل أو رأس المال. لأن فرض الضرائب على رأس المال يؤدي إلى تناقصه تدريجيا. فالضريبة في نظر هذا الفكر مجرد

١٠ د. عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٤٩.

١١ عبد الكريم صادق بركات، المصدر السابق، ص٣٦٦.

١٢ د. عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٥١.

١٣ د. عبد الجليل هويدي، المصدر السابق، ص٢٨.

أداة مالية لتوزيع الأعباء المالية بين الأفراد، من دون أن يكون لها أي هدف اقتصادي أو اجتماعي.

ولهذا تفضل النظرية الضرائب غير المباشرة، أي تفضل ضرائب الاستهلاك على الضرائب المباشرة، أي ضرائب الادخار[١٤]، ويجب أن يكون غرض الضريبة الحصول فقط على الإيرادات لتمويل النفقات في أضيق الحدود، وألا يترتب على فرضها تدخل في تلقائية السوق، أي تغيير في مراكز الممولين التي تتحقق حسب قوى السوق، وهذا ما يسمى بمبدأ حياد الضريبة[١٥]، وهو يرتبط بدور الدولة الحارسة التي حدد لها الفكر التقليدي وظائف لا يجوز لها الخروج عنها، وإلا عُدّ ذلك نقضاً لحيادها وتدخلاً فيما لا يعنيها والإضرار بالمصلحة العامة.

خلاصة القول في النظرية التقليدية:

إن النظرية المالية التقليدية هي انعكاس للنظرية الاقتصادية التقليدية، هذه النظرية التي أنكرت أي دور للدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وترتب على ذلك ألا يكون للموازنة العامة أي مضامين اقتصادية أو اجتماعية، وأن تقتصر أهدافها على الجانب المالي فقط.

ولهذا أعطت الأهمية للنفقات العامة على الإيرادات العامة، وأكدت خفض الموازنة العامة والعمل على توازنها، كما فضّلت الضرائب المفروضة على الاستهلاك على الضرائب المفروضة على الادخار، وأكدت مبدأ حياد الضريبة.

لقد واجهت الرأسمالية التقليدية تحديات كبيرة، فقد شهد العالم الرأسمالي أزمات اقتصادية كثيرة خلال القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، فقد مرت إنجلترا بأزمات في السنوات (١٧٨٨ - ١٧٩٣ - ١٨١٠ - ١٨١٩ -١٨٢٥)، وكذلك حدثت أزمات في أمريكا وألمانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوربية، واستمرت الأزمات بعد ذلك في السنوات (١٨٥٧ - ١٨٥٩ - ١٨٦٦ – ١٨٧٣). ولكن أكبر تحد واجهته الرأسمالية التقليدية هو الأزمة المالية العالمية ١٩٢٩، والتي كانت إحدى نتائج الحرب العالمية الأولى حيث تعرض الاقتصاد الرأسمالي لأزمة اقتصادية طاحنة زعزعت دعائمه وحطمت وسائل الإنتاج فيه، ما أدى إلى بطالة هائلة. فبعد اندلاعها في الولايات المتحدة اجتاحت الأزمة جميع البلدان الرأسمالية عدا روسيا واليابان؛ ذلك أن الاشتراكيين في الاتحاد السوفيتي كانوا يتجهون باقتصادهم إلى طريق الاستقرار والنمو السريع بوضع الخطة الخمسية الأولى للأعوام ١٩٢٨-١٩٣٢[١٦].

لقد أورثت هذه الأزمة في كل مكان هبوطاً في الأسعار وتدنياً في الأعمال وبطالة هائلة

١٤ د. عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٥٢.

١٥ د. عبد الكريم صادق بركات، المصدر السابق، ص٦٢.

١٦ د. محمود محمد الحبيب، النظرية الكينزية، بحث مستل من مجلة القانون والاقتصاد، جامعة البصرة، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٧٠، ص٦٤.

وإفلاساً وتخفيضاً في أسعار النقد، فكانت لها انعكاسات عميقة على تنظيم الإنتاج والمبادلات. لقد اتخذت هذه الأزمة حجماً وثقلاً، بحيث لم تكن أزمة مرحلية بسيطة في مجال فائض الإنتاج فحسب أو إحدى الهزات المؤقتة التي توقف النشاط الاقتصادي كل سبع سنوات أو عشر، وإنما أزمة نظم أصابت أسس النظام الرأسمالي التقليدي ومنطلقاته بحد ذاتها[١٧].

لهذا اتجهت الأفكار إلى ضرورة تدخل الدولة، للحيلولة دون انهيار النظام الرأسمالي نفسه، فتركت هذه الأفكار أثرها في اتجاه السياسة المالية والاقتصادية لمزيد من التدخل، فاستقر بذلك الدور الاقتصادي والاجتماعي للمالية العامة.

ولقد كان من نتيجة هذه الأزمة العالمية أن تعالت الأصوات المطالبة بتدخل الدولة لمواجهة نتائج الأزمة الكارثية وإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار الكامل، فكان من الأسباب التي أجبرت الدولة على المشاركة في عملية الإنتاج أن الاقتصاد يميل نحو عدم الاستقرار إذا ما تركت الأمور على حال سبيلها، وأن المنافسة الحرة لا يمكن أن تكون تلقائية من دون تنظيم[١٨]، كما أن قوانين المدرسة التقليدية لا تؤدي إلى توزيع عادل للدخول والثروات، فطريقة النمو الرأسمالي تؤدي إلى فوارق اجتماعية بالغة.

كذلك أدى تزايد حجم النفقات العامة وتغيير مضمونها إلى البحث عن مزيد من الموارد المالية. فقد كانت الحروب سبب زيادة النفقات وما يقابلها من زيادة حجم الضرائب والقروض، وكشفت نفقات الحروب وما تتطلبه من تمويل الحصيلة الواسعة للضرائب التصاعدية على الدخل والتركات، ومهدت بذلك لاستخدام الضريبة والقروض لتحقيق أهداف اجتماعية[١٩].

لقد فشلت النظرية التقليدية في مواجهة هذه الأزمة ووقفت عاجزة عن إعطاء الحلول للخروج من الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الأنظمة الرأسمالية في العقد الثاني من القرن الماضي، فنتج عن ذلك ظهور نظرية جديدة في الثلاثينات من القرن الماضي تمثلت بالنظرية الكينزية التي ترى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتطوير دورها وإنهاء حالة الحياد، فظهرت بذلك مرحلة جديدة، هي مرحلة الفكر المالي الحديث أو نظرية الدولة المتدخلة، وهذا ما نتناوله في المطلب الثاني من هذا المبحث.

١٧ جوزيف لاجوجي، النظم الاقتصادية، ترجمة غسان شديد، المنشورات العربية، بت، ص ص٦٢ – ٧٨.

١٨ جون سترا تشي، الرأسمالية المعاصرة، ترجمة عمر الديراوي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٤، ص٣٧.

١٩ د. رفعت المحجوب، الأسس الاقتصادية، ص٣٧، نقلاً عن د. عادل فليح العلي.

المطلب الثاني

الفكر الرأسمالي الحديث، نظرية الدولة المتدخلة

ترى نظرية المالية الحديثة ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد وتطوير دورها وإنهاء حالة الحياد الذي قامت عليه النظرية التقليدية إلى عام ١٩٢٩، لأن التوازن الاقتصادي لا يمكن أن يحدث بصورة تلقائية، ومع أن الاقتصاديين المحدثين أقروا بضرورة تدخل الدولة فإنهم اختلفوا في تحديد مدى هذه التدخل، فنادى البعض - وعلى رأسهم كينز- بتدخل الدولة في مجالات معينة لتقوم بدور الموجه لبقية النشاطات لما تملكه من وسائل مالية واقتصادية، ونادى البعض الآخر من المحدثين بالتخطيط المالي واتساع دور الدولة حتى تصل إلى امتلاك وسائل الإنتاج، وبالتالي توجيه الاقتصاد القومي كله إنتاجاً واستهلاكاً، وأولئك هم دعاة الاشتراكية[٢٠].

لهذا سنتحدث أولاً على النظرية الكينزية الحديثة، وثانياً عن الفكر المالي في النظام الاشتراكي.

أولاً: النظرية الكينزية:

لقد كشف جون مينارد كينز (١٨٨٣ – ١٩٤٦) أن الرأسمالية بدخولها مرحلتها الأخيرة فقدت طبيعتها التنافسية الأصلية، وأنها لا يمكن أن تكون ذاتية التنظيم أو تلقائية التنظيم، لذا فمن الواجب السيطرة عليها وتوجيهها بوعي[٢١] ، لقد قضى كينز على فكرة اليد الخفية، ودعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق التوازن.

ولا بد أن نتناول فرضيات النظرية الكينزية حتى نتعرّف على أسس الفكر المالي المتدخل.

لقد عارض كينز النظرية التقليدية في ثلاثة أسس هي[٢٢]:

١- القول بأن التوازن العام يحدث بصورة تلقائية وبدون حاجة إلى التدخل الحكومي في الفعاليات الاقتصادية.

٢- أن العرض يستطيع تلقائياً أو ذاتياً تحقيق التوازن في أعلى مستويات العمالة الكاملة لكافة عوامل الإنتاج.

٣- القول بأن النقود عامل محايد في العمليات الاقتصادية وعليه فهو لا يعكس أي أثر على العمليات نفسها.

وأحدثت النظرية الاقتصادية الكينزية ثورة في عالم الفكر الاقتصادي الرأسمالي وأدّت دورها في مواجهة أزمة عام ١٩٢٩، وأنهت النظرية التقليدية التي عجزت عن حل الأزمة.

أما أسس الفكر المالي الحديث أو المالية المتدخلة فهي:

الأساس الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

كان من نتائج اختلاف النظريتين

٢٠ هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ج٢، ط٢، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٨، ص٤٤٢.

٢١ جون سترا تشي، المصدر السابق، ص٣٠٣.

٢٢ د. محمود محمد الحبيب، المصدر السابق، ص٣.

الاقتصاديتين التقليدية والحديثة أن اختلف الفكر المالي تبعاً لذلك، ونظراً لفشل النظرية التقليدية وعجزها فقد أصبح من الواجب واللازم تدخل الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية وتزايد أهمية الموازنة العامة للدولة وأدواتها من إيرادات ونفقات، حيث قامت بدور إيجابي في جميع المجالات الاقتصادية، فلم يعد تنظيم الإنتاج داخل كل بلد متروكاً للمبادرة الفردية، إذ أخذت الحكومات بالتدخل شيئاً فشيئاً في الحياة الاقتصادية، لا لتنظم شروط العمل وحسب، بل الأسعار أيضاً وقيمة الفائدة وتوزيع المواد الأولية والإنتاج، ولم تتردد الحكومات في الحلول مكان المبادرة الفردية لتأمين إدارة بعض الخدمات الاقتصادية والصناعات الأساسية[٢٣]،فبعد أن أصبح واضحاً عجز جهاز السوق والأثمان عن تحقيق هدف التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وكذلك عجز القرارات الفردية للمنتجين والمستهلكين عن تحقيق الهدف نفسه صار من الضروري تدخل الدولة، باستخدام سياستها المالية لتحريك الطلب الفعلي صعوداً ونزولاً حسب متطلبات الوضع الاقتصادي[٢٤].

فيمكن للحكومة من خلال سياستها المالية الإنفاقية والضريبية أن تعالج الاختلال في الطلب الفعلي وتحقق التوازن الاقتصادي، فإذا انخفض الطلب الفعلي (حالة الكساد) قامت بتعويض هذا الانخفاض بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب حتى يرتفع الطلب الفعلي إلى مستوى التشغيل الكامل، وأما إذا زاد الطلب الفعلي عن مستوى التشغيل الكامل (حالة التضخم) فتعمد الحكومة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب[٢٥]، ولهذا بات من غير الممكن قبول بقاء الدولة على الحياد كما أرادت لها النظرية التقليدية، وهكذا حلت الرأسمالية المتدخلة مكان الرأسمالية التقليدية.

الأساس الثاني: إحلال التوازن الاقتصادي العام بدلاً من توازن الموازنة العامة

ركزت النظرية التقليدية على توازن الموازنة من الناحية الحسابية أي توازن إيرادات الدولة مع نفقاتها، فهي تنظر إلى المشكلات المالية بمعزل عن الحياة الاقتصادية للمجتمع، فقد جعلت من توازن الموازنة هدفاً أساسياً للسياسة المالية لا يحق للدولة وهي محايدة الخروج عنه، أي اللجوء إلى القروض والإصدار النقدي الجديد[٢٦]، لكن مع ظهور الأزمات وسقوط هذه النظرية نتيجة مستجدات الظروف الاقتصادية التي أثبتت أن التوازن الاقتصادي لا يتحقق تلقائياً فقد حل توازن الاقتصاد القومي محل توازن الموازنة العامة والتوازن المالي هدفا للدولة. فقد أثبتت تجربة كينز أن السياسة

٢٣ جوزيف لاجوجي، المصدر السابق، ص ٦٣.

٢٤ د. عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٦٦.

٢٥ د. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر، المصدر السابق، ص١٧٧.

٢٦ د. عبد الكريم صادق بركات، المصدر السابق، ص ص٣٧٢-٣٧٣.

المالية إنما هي للتوازن الاقتصادي، فالاقتصاد لا يحقق التوازن دائماً عند مستوى التشغيل، بل ينخفض الطلب الفعلي عن مستوى التوازن كما في حالة الكساد، فعلى الدولة أن تتخلى عن فكرة توازن الموازنة العامة، وأن تحدث عجزاً مقصوداً، أي بزيادة نفقاتها على إيراداتها وتحويل هذا العجز من طريق القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد لتحقيق توازن التشغيل الكامل، وهذا في حالة الكساد، أما في حالة التضخم أي في حالة ارتفاع الطلب الفعلي عن مستوى التشغيل الكامل فتلجأ الدولة إلى إحداث فائض في الموازنة بزيادة الإيرادات أو خفض النفقات أو كلاهما معا لتحقيق التوازن[٢٧]، فتشغيل الاقتصاد وعودته إلى العمالة الكاملة، أي مستوى التشغيل الكامل، كفيل بإعادة التوازن إلى الموازنة نتيجة لزيادة الضرائب أو تخفيض النفقات، وبهذا لم تبق الموازنة وأدواتها المالية من ضرائب ونفقات مجرد أدوات مالية تستخدم للحصول على إيرادات لتغطية النفقات، وإنما أصبحت بالإضافة إلى ذلك مسؤولة عن تحقيق التوازن؛ اقتصادياً بتحقيق توازن التشغيل الكامل، واجتماعياً في تحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية برفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة من طريق توزيع الدخل القومي.

ثانياً: الفكر المالي في ظل النظام الاشتراكي

إن تطور الفكر المالي يختلف بتطور الفكر الاقتصادي للمجتمع، ولهذا يختلف النظام المالي باختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. وكما هو معروف فإن التطور الذي لحق الفكر المالي هو نتيجة لتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة. إلا أن هذا التطور لم يقف عند هذا الحد، بل امتد، لا ليجعل دور الدولة فقط دولة متدخلة تعمل لحفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وإنما أصبحت دولة منتجة وموزعة تتولى عملية الإنتاج والتوزيع وفقاً للخطة الاقتصادية.

والاختلافات الجذرية في النظام المالي بين الرأسمالية والاشتراكية تعود إلى الاختلاف في النظام الاقتصادي والسياسي للبلاد، وكذلك لاختلاف طبيعة كل من الدولة الاشتراكية والدولة الرأسمالية ووظيفتهما، حيث يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على ركيزتين هما[٢٨]:

١- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وذلك بتصفية الملكية الفردية والقضاء على قوة الطبقة التي تمتلك هذه الوسائل. وتشكل هذه الملكية الاجتماعية الأساس الاقتصادي لسيطرة الفئات الشعبية الكادحة، أي الطبقة العاملة، لتحقيق أهدافها بإيجاد نظام اقتصادي جديد تسوده علاقات اجتماعية لا يستغل فرد فيها فرداً آخر. وتتنوع أشكال الملكية في النظام الاشتراكي؛ فمنها ملكية الدولة (القطاع العام)،

٢٧ د. عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٦٦.

٢٨ د. عبد الكريم صادق بركات، المصدر السابق، ص٤٥٠.

والملكية التعاونية، والملكية الخاصة. ونتيجة لهذا الوضع نجد أن المفاتيح الرئيسية المتحكمة في سير الاقتصاد الوطني هي الدولة، فالدولة الاشتراكية تخطط وتقود مجموع عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للمنتجات والبضائع والخدمات، بهدف إشباع الحاجات العامة. فهي تنفذ وظيفتها الاقتصادية على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وتنسق الاقتصاد الوطني بما يخدم تنفيذ أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتأمين حياة سعيدة لجميع فئات الشعب[٢٩].

٢- تنظيم الاقتصاد الوطني والتخطيط المركزي.

يدار الاقتصاد الوطني في الدول الاشتراكية على أساس الخطط الاقتصادية الشاملة، وتحدد هذه الخطط تطور الإنتاج والاستهلاك. ويشمل التخطيط كافة جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، ويدخل في عمل جميع الأجهزة الاقتصادية والإدارية، حيث يُجرى تخطيط مسبق للموارد والاستخدامات بالنسبة لكل وحدة من الوحدات الاقتصادية والإدارية. وكما أن هناك خططا اقتصادية قومية لمجموع البلاد هناك أيضاً خطط محلية للمحافظة وخطط فرعية للأجهزة الأخرى[٣٠].

فهو تخطيط شامل لجميع أوجه حياة المجتمع والتخطيط المركزي، يعني التوجيه والرقابة المركزية لمعدلات التراكم الرأسمالي وللمبادئ العامة المحددة لاتجاهات النمو الاقتصادي[٣١]، وهو أسلوب لتنظيم النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف محددة في فترة زمنية معينة باستخدام كامل لموارد المجتمع. وتهدف الدول الاشتراكية من أسلوب التخطيط المركزي إلى إحداث تغيرات ضرورية بعيدة المدى في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وإيجاد نظام يحقق العدالة في توزيع الدخول وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الناس والحد من رأس المال من حيث هو قوة اقتصادية، وأيضا من حيث هو أداة تأثير في مجرى السياسة العامة للبلاد.

إن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي وقيام الدولة بالإنتاج والتوزيع وفقا للخطط القومية قد جعلت مالية الدولة ترتبط ارتباطا وثيقا باقتصادها، وتؤدي دوراً بارزاً في علاقات الإنتاج والتوزيع وفي العمليات الاقتصادية، فلم يعد دور الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما في الدولة المتدخلة، وإنما أصبح دورها إضافة إلى ذلك القيام بالإنتاج والتوزيع، ولهذا اختلفت أسس النظام المالي للدولة الاشتراكية. يتبع ...

٢٩ د. أحمد مراد، النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣، ص٢٠.

٣٠ د. أحمد مراد، المصدر السابق، ص٣٧.

٣١ د. عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٧١.

أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح أمين هذه الأمة

عبد المحمود العامري - اليمن

أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح الفهري القرشي (٤٠ ق هـ/٥٨٤م - ١٨هـ/٦٣٩م) صحابي وقائد مسلم، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن السابقين الأولين إلى الإسلام، لقَّبَهُ رسول الله ﷺ بأمين الأمة حيث قال: «إن لكل أمّة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة».

مكانته في الإسلام:

يُعد من الشخصيات البارزة في تاريخ الإسلام، ويحظى بالاحترام والتقدير من قبل المسلمين. وكان من قادة الجيش الإسلامي في الشام، وكان له دور كبير في فتح الشام. كان حكيمًا في حكمه، وكانت له مكانة كبيرة بين المسلمين في الشام. كان زاهدًا ورعًا، وكان يحب الخير ويعطي الناس ما يقدر. توفي في الشام بمرض الطاعون، وكان موتُه مأساةً للمسلمين. هو رمز للحكمة والزهد والورع في تاريخ الإسلام.

إسلام أبي عبيدة:

أسلم أبو عبيدة في مرحلة مبكرة من الدعوة الإسلامية، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة المنورة، وشهد مع رسول الله ﷺ غزوة بدر والمشاهد كلها، وكان من الذين ثبتوا في ميدان المعركة عندما بُوغت المسلمون بهجوم المشركين يوم أُحُد.

كان أبو عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه من السابقين للإسلام؛ فقد أسلم على يد الصّحابي أبي بكر الصّديق رضي الله عنه والذي كان يتخيّر من يرى فيه النّضج والحكمة ليدعوه لدين الإسلام، وكان من بين هؤلاء أبو عبيدة رضي الله عنه، فقد توسّم فيه صفاء سريرته ورجاحة عقله، وقام من أجل ذلك بدعوته إلى الإسلام. وسرعان ما استجاب أبو عبيدة له ولدعوته، وبعدها ذهب مع أبي بكر الصديق وجماعة آخرين، من بينهم عبد الرّحمن بن عوف وعثمان بن مظعون وغيرهم، إلى رسول الله ﷺ الذي حدّثهم عن دين الإسلام وتعاليمه، فما كان منهم إلا أن أسلموا جميعاً في آنٍ واحد، ولم يكن النّبي ﷺ قد دخل دار الأرقم بن أبي الأرقم بعد، وكان أبو عبيدة حينها يبلغ من العمر خمسةً وعشرين عاماً؛ أي إنَّه كان في سنّ اكتمال العقل والنّضج.

واجه أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ما واجهه المسلمون في بداية الدّعوة من الصدّ والأذى، وهاجر مع الصّحابة رضوان الله عليهم عندما هاجروا إلى الحبشة في الهجرة الثّانية، ولمّا علم بمبايعة رسول الله ﷺ للأنصار عاد إلى مكّة المكرّمة، ليهاجر بعدها مع رسول الله ﷺ والصّحابة إلى المدينة المنورة، ونزل عند كلثوم بن الهدم، وآخاه الرّسول ﷺ مع محمد بن مسلمة رضي الله عنهم جميعاً.

قصة جهاد أبي عبيدة وشجاعته:

عُرف أبو عبيدة رضي الله عنه بالشّجاعة وحبّ الجهاد، وكان يُلقّبه النّبي ﷺ بالقويّ الأمين، وقد شهد أبو عبيدة مع رسول الله ﷺ المشاهد والغزوات كلّها ولم يتخلّف عن أحدها، وكان يُؤمّر على السّرايا في عهد النّبي ﷺ لِما يتمتّع به من ذكاءٍ عسكري وقيادة ناجحة.

استمرّ أبو عبيدة في قتاله واستبساله في عهد الخلفاء الرّاشدين، وشارك في حروب الرّدة وحرب مسيلمة الكذّاب، وكان أحد أمراء الأجناد الذّين ذهبوا لفتح الشّام، وقد شارك في وقعة أجنادين، ووقعة السّماوة، ومرج الصّفر، وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- جعله قائداً مكان خالد بن الوليد لفتح دمشق، فكان النّصر حليفاً للمسلمين، وقد صالحهم القائد أبو عبيدة حينها على نصف ممتلكاتهم وكنائسهم.

حادثة نزع الحلقتين اللتين دخلتا في وجهِ رسول الله يوم أحد:

رُوي أنّ رسول الله ﷺ سقط في غزوة أحد ودخلت حلقتا مغفرة -معدن على قدر الرأس يُلبس تحت القلنسوة- في وجنتيه الشّريفتين، وكان أبو عبيدة رضي الله عنه حاضراً؛ إذ إنَّه من الصّحابة الذّين ثبتوا إلى آخر الغزوة، وقام عندها بنزع هاتين الحلقتين من وجه رسول الله ﷺ بأسنانه، فسقطت وأصبح أهتمَ، والأهتم هو من انكسرت أسنانه الأمامية، لكنّ هذا زاده جمالاً وحسناً، فلم يكن أجمل هناك من هتم أبي عبيدة رضي الله عنه.

ورع أبي عبيدة وتواضعه:

كان الصّحابي أبو عبيدة رضي الله عنه متواضعاً، ولم تدفعه الإمارة وقيادة الجيوش للتّكبّر أو التّعالي؛ وقد روي عنه أنّه قال: «يا أيها الناس! إني امرؤ من قريش، وما منكم من أحمر ولا أسود يفضلني بتقوى إلا وددت أني في مسلاخه»، أي جلده. ومن مواقفه الدّالّة على تواضعه أنّ أبا بكر رضي الله عنه أرسل إليه مدداً من الجيوش في حصاره للشّام، وأمّر عليه خالد بن الوليد رضي الله عنه فاستقبله بالتّرحيب، بل دفعه تواضعه لإنزال خالد مكانته.

ولاية أبي عبيدة على الصحابة وحكمته وطاعته للرسول ﷺ:

رُوي أنّ المسلمين غزوا في عهد رسول الله ﷺ غزوة ذات السّلاسل على مشارف الشّام، وكان قائدها الصّحابي عمرو بن العاص رضي الله عنه، وقد أرسل حينها إلى رسول الله ﷺ يطلب إمداده بالجيوش، فاختار رسول الله ﷺ لهذه المهمّة كبار الصّحابة، ومن بينهم أبو بكر الصّديق وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهم- بالإضافة إلى الكثير من المهاجرين، وقد أمّر عليهم جميعاً أبا عبيدة بن الجراح، وهو ما يدلّ على أنّ رسول الله ﷺ يرى فيه الحكمة لتولي هذا المكان، وما كان من أبي عبيدة إلّا السّمع والطّاعة لنبيّه.

وفي عهد أبي بكر الصديق، كان أبو عبيدة أحد القادة الأربعة الذين عيَّنهم أبو بكر لفتح بلاد الشام، ثم أمر أبو بكر رضي الله عنه خالد بنَ الوليد أن يسير من العراق إلى الشام لقيادة الجيوش الإسلامية فيها، فلما ولي عمر بن الخطاب الخلافةَ عَزَلَ خالد بنَ الوليد، واستعمل أبا عبيدة، فقال خالد: «وَلِيَ عليكم أمينُ هذه الأمة». وقد نجح أبو عبيدة في فتح دمشق وغيرِها من مُدُنِ الشامِ وقُراها.

وفي عام ١٨هـ الموافق ٦٣٩م توفي أبو عبيدة بسبب طاعون عمواس في غور الأردن ودُفن فيه.

أمّه:

أُميمة بنت غَنْم بن جابر، وفي «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم الأندلسي: أميمة بنت عثمان بن جابر بن عبد العزى بن عامرة بن عميرة بن وديعة بن الحارث بن فهر، ونقل ابن حجر أن أم أبي عبيدة أدركت الإسلام وأسلمت.

ولم تذكر المصادر التاريخية شيئاً عن نشاط أبي عبيدة في الجاهلية، فبدأ تأريخ حياته يوم إسلامه. ونقل ابن هشام وغيره أنه «أسلم قبل أن يدخل رسول الله ﷺ دار الأرقم ابن أبي الأرقم».

روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك أن النبي محمداً ﷺ قال: «**إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح**». وقال ابن حجر العسقلاني: «والأمين هو الثقة الرضي، وهذه الصفة وإن كانت مشتركة بينه وبين غيره لكنَّ السياقَ يُشعر بأن له مزيداً في ذلك، لكن خَصَّ النبيُّ ﷺ كلَّ واحد من الكبار بفضيلة ووصفه بها، فأشعر بقدر زائد فيها على غيره، كالحياء لعثمان، والقضاء لعلي ونحو ذلك».

مناسبة هذا اللقب كما رواها البخاري: أن العاقبَ والسيدَ صاحبي نجران قدِما إلى رسول الله ﷺ يريدان أن يلاعناه، فقال أحدهما لصاحبه: «لا تفعلْ، فوالله لئن كان نبياً فلاعننا لا نفلح نحن ولا عقبُنا من بعدنا»، قالا: «نعطيك ما سألتنا، وابعث معنا رجلاً أميناً، ولا تبعث معنا إلا أميناً»، فقال ﷺ: «**لأبعثنَّ معكم رجلاً أميناً حقَّ أمين**»، فاستشرف له أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: «**قُمْ يا أبا عبيدة بن الجراح**»، فلما قام قال رسول الله ﷺ: «**هذا أمين هذه الأمة**». وروى مسلم عن أنس: أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا: «ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام»، قال: **فأخذ بيد أبي عبيدة فقال: «هذا أمين هذه الأمة»**.

زهده: «غَيَّرتنا الدنيا كُلَّنا غَيْرَك يا أبا عبيدة.» عمر بن الخطاب

روى جمعٌ من الرواة قالوا: قدم عمرُ الشام، فتلقاه الأمراءُ والعظماءُ فقال: «أين أخي أبو عبيدة؟»، قالوا: «يأتيك الآن»، فجاء على ناقة مخطومة بحبل، فسلَّم عليه ثم قال للناس: «انصرفوا عنا»، فسار معه حتى أتى منزله، فنزل عليه، فلم يَرَ في بيته إلا سيفه وتُرسه ورحله، فقال له عمر: «لو اتَّخذتَ متاعاً، أو قال: شيئاً»، فقال: «يا أمير المؤمنين، إن هذا سيبلغنا المقيل».

وفي المعنى نفسه برواية أخرى: أن عمر حين قدم الشام قال لأبي عبيدة: «اذهب بنا إلى منزلك»، قال: «وما تصنعُ عندي؟ ما تريد إلا أن تعصر عينيك عليّ»، فدخل فلم يرَ شيئاً، قال: «أين متاعك؟ لا أرى إلا لِبداً (الصوف المتلبد) وصَحْفةً (وعاء الطعام) وشنّاً (القربة من الجلد)، وأنت أمير، أعندك طعام؟»، فقام أبو عبيدة إلى جَوْنةٍ (وعاء يشبه السلة أو الجرة يوضع فيه الخبز) فأخذ منها كسيرات، فبكى عمر، فقال له أبو عبيدة: «قد قلت لك: إنك ستعصر عينيك عليّ، يا أمير المؤمنين، يكفيك ما يبلغك المقيل»، قال عمر: «غيَّرتنا الدنيا كلَّنا غيرَك يا أبا عبيدة». قال الذهبي: أخرجه أبو داود في سننه وقال: «وهذا والله هو الزهد الخالص، لا زهدَ مَن كان فقيراً مُعدَماً».

وروى ابن سعد عن مالك أن عمر أرسل إلى أبي عبيدة بأربعة آلاف أو بأربعمئة دينار، وقال للرسول: «انظر ما يصنع بها»، قال: فقسمها أبو عبيدة، قال: ثم أرسل إلى معاذ بمثلها، فقسمها إلا

شيئاً قالت له امرأته نحتاج إليه، فلما أخبر الرسول عمر قال: «الحمد لله الذي جعل في الإسلام من يصنع هذا».

روايته للحديث

أسلم أبو عبيدة في وقت مبكر من بداية البعثة النبوية، وكان واسع العلم بالكتاب والسنة، إلا أن كتب الحديث لم ترو عنه إلا أحاديث قليلة. فصحيح البخاري يخلو من الأحاديث المسندة إلى أبي عبيدة، وروى مسلم حديثاً واحداً، وروى الترمذي حديثاً واحداً، وفي مسند الإمام أحمد اثنا عشر حديثاً، إذا حَذَفْتَ المكرَّرَ بقي منها سبعةُ أحاديث، وفي مسند أبي يعلى تسعة أحاديث، يوافق الإمام أحمد في ستة منها، وتبقى ثلاثة أحاديث متضمَّنة في حديث واحد. فيكون مجموعُ ما روي عن أبي عبيدة ثمانية أحاديث، منها ما هو مرسل، ومنها ما هو متَّصل، وصحَّ بعض أسانيد المتصلة وضعف بعضها. وقد ذكر العلماء أسباب قلة أحاديث أبي عبيدة وغيره من كبار الصحابة ممن لم يرووا أحاديث كثيرة، قال ابن سعد: قال محمد بن عمر الأسلمي: «إنما قَلَّتِ الرواية عن الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ لأنهم هلكوا قبل أن يُحتاج إليهم، وإنما كثرت عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب لأنهما وَلِيَا فسُئلا وقضيا بين الناس، وكلُّ أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أئمةً يُقتدى بهم، ويُحفظ عليهم ما كانوا يَفعلون، ويُستَفتَون فيُفتون، وسمعوا أحاديث فأدَّوها، فكان الأكابرُ من أصحاب رسول الله ﷺ أقلَّ حديثاً عنه من غيرهم مثل أبي بكر وعثمان وطلحة والزبير وأبي عبيدة بن الجراح ونظرائهم، فلم يأتِ عنهم من كثرة الأحاديث مثل ما جاء عن الأحداث من أصحاب رسول الله ﷺ مثل جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة... فكان أكثر الرواية والعلم في هؤلاء ونظرائهم من أصحاب رسول الله ﷺ لأنهم بقوا وطالت أعمارهم واحتاج الناس إليهم».

وفاة أبي عبيدة:

أُصيب أبو عبيدة بن الجرّاح -رضي الله عنه- بمرض الطّاعون في عهد الخليفة عمر بن الخطّاب -رضي الله عنهم-، ولمّا بلغ ذلك عمر خاف عليه وأرسل له كتاباً يطلب فيه القدوم إليه في مهمّة، ولكنّ أبا عبيدة أدرك أنّ عمر لا يريد منه شيئاً سوى أنّه يخشى عليه من المرض ويريد له الخلاص منه، وكان يخاف عليه من الهلاك لما يعلمه من محبّة رسول الله ﷺ له، من أجل ذلك لم يستجب أبو عبيدة بن الجراح لطلب عمر بن الخطاب، وأرسل إليه معتذراً، وكان سبب رفضه العمل بوصيّة الرسول ﷺ؛ أنّه إذا انتشر الطّاعون في بلد لا يخرج منها أهلها، فمات رحمه الله بسبب هذا البلاء طاعون عمواس في الأردنّ في منطقة تسمّى بيسان، وقد صلّى عليه الصّحابي معاذ بن جبل -رضي الله عنه-، وكان هذا في سنة ثماني عشرة للهجرة، وكان قد بلغ من العمر ثماني وخمسين سنة.

أولاده:

قال ابن سعد: «كان لأبي عُبيْدةَ من الولد: يزيدُ، وعميرٌ، وأمُّهُما هندُ بنتُ جابرِ بن وهب بن ضِباب بن حُجير بن عبد بن معيص بن عامر بن لؤي، فدَرَج ولد أبي عبيدة بن الجراح (أي توفوا، وانقطع نسلهم) فليس له عقب» وقال مصعب الزبيري في نسب قريش: «وقد انقرض ولد أبي عبيدة بن الجراح وإخوته».■

بسم الله الرحمن الرحيم

حاجة المؤمن للتثبيت

خليفة محمد- الأردن

قال تعالى:

﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ٢٧﴾ [سورة إبراهيم/ ٢٧].

تضمّنت الآية الكريمة ثلاث جمل، ومن المعلوم في اللغة العربية أنّ الجملة هي الحدّ من الكلمات الذي يتضمّن معنى، ويُعبّر بها عن معنى، أي يُعبّر بها عن فكرة، والفكرة حكمٌ على واقع، وتصبح الفكرة مفهوماً عند الإنسان إذا أدرك واقع الفكرة وصدّقه، فالآية فيها ثلاثة مفاهيم مطلوب من المسلم أن يتبنّاها، هي: تثبيت الله سبحانه وتعالى للمؤمنين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وإضلال الله سبحانه للظالمين، وأنّ الله عزّ وجل يفعل ما يشاء.

وعن **المفهوم الأول** في الجملة الأولى يقول ابن عاشور: «وَالْقَوْلُ: الْكَلَامُ. وَالثَّابِتُ الصَّادِقُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ. وَالْمُرَادُ بِهِ أَقْوَالُ الْقُرْآنِ لِأَنَّهَا صَادِقَةُ الْمَعَانِي وَاضِحَةُ الدَّلِيلِ، فَالتَّعْرِيفُ فِي الْقَوْلِ لِاسْتِغْرَاقِ الْأَقْوَالِ الثَّابِتَةِ. وَالْبَاءُ فِي بِالْقَوْلِ لِلسَّبَبِيَّةِ. وَمَعْنَى تَثْبِيتِ الَّذِينَ آمَنُوا بِهَا أَنَّ الله يسر لَهُم فيهم الْأَقْوَالِ الْإِلَهِيَّةِ عَلَى وَجْهِهَا وَإِدْرَاكَ دَلَائِلِهَا حَتَّى اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهَا قُلُوبُهُمْ وَلَمْ يُخَامِرْهُمْ فِيهَا شَكٌّ فَأَصْبَحُوا ثَابِتِينَ فِي إِيمَانِهِمْ غير مزعزعين وعاملين بِهَا غَيْرَ مُتَرَدِّدِينَ. وَذَلِكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَبِإِلْفَائِهِمُ الْأَحْوَالَ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا عَلِمُوهُ فِي الدُّنْيَا، فَلَمْ تَعْتَرِهِمْ نَدَامَةٌ وَلَا لَهَفٌ»، ولا تخفى على كلّ ذي بصيرة ضرورةُ الثبات للمؤمن في الدنيا وفي القبر وفي يوم الحساب، وحاجته إلى تثبيت الله تعالى إياه، ذلك أنّ الدنيا دار ابتلاء وفتنة، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ وَإِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾ [سورة الأنبياء/٣٥]، ويقول سبحانه: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ٢﴾ [سورة الروم/٢]، وكل مؤمن

مُعرَّض للفتنة بين الحين والآخر، وبمختلف أنواع الفتن، يؤكد ذلك الحديثُ الذي ورد في صحيح الجامع ورواه حذيفة بن اليمان عن رسول الله ﷺ قال: «**تُعرَضُ الفِتَنُ على القُلوبِ عَرْضَ الحَصِيرِ عُودًا عُودًا، فأيُّ قلبٍ أُشْرِبَها نُكِتَتْ فيه نُكتةٌ سَوداءُ، وأيُّ قلبٍ أنْكَرَها نُكِتَتْ فيه نُكتةٌ بيضاءُ، حتى يصِيرَ القلبُ أبيضَ مثلَ الصَّفا، لا تَضُرُّه فِتنةٌ ما دامَتِ السمواتُ والأرضُ، والآخَرُ أسودَ مُربَدًّا كالكُوزِ مُجَخِّيًا، لا يَعرِفُ مَعروفًا، ولا يُنكِرُ مُنكَرًا، إلا ما أُشْرِبَ من هَواه**»، حتى إنّه سبحانه وتعالى يمنّ على رسوله ﷺ بأنّه قد ثبّته حتى لا يركَن إلى الكفار، فقال سبحانه: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾ [سورة الإسراء/٧٤].

والقول الثابت يشمل كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) كما قال ابن عباس، ويشمل أقوال القرآن كما قال ابن عاشور، ويشمل كلّ ما انبثق من العقيدة الإسلامية وكلّ ما بُنيَ عليها، لأنها مقياس المسلم لكلّ قول ولكلّ فعل. ووصف القول بالثابت فيه دلالة على الرسوخ، وفيه دلالة على الاستمرار على ذلك القول؛ ليُنتِجَ الاستقامةَ التي أمرَ الله سبحانه وتعالى رسولَه ﷺ والمؤمنين بقوله تعالى:﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [سورة هود/١١٢]. والتثبيت من الله سبحانه وتعالى للذين آمنوا واقعٌ في الحياة الدنيا، وواقع في الآخرة.

أما **المفهوم الثاني** في الآية - وهو إضلال الله الظالمين - فيقول عنه ابن عاشور: «وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ، أَيِ الْمُشْرِكِينَ، أَيْ يَجْعَلُهُمْ فِي حَيْرَةٍ وَعِمَايَةٍ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ. وَالضَّلَالُ: اضْطِرَابٌ وَارْتِبَاكٌ، وَالظَّالِمُونَ: الْمُشْرِكُونَ، قَالَ تَعَالَى:﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[سُورَة لُقْمَان: ١٣]»، والإضلال الذي يُنسَبُ إلى الله تعالى إنّما هو المدّ والتهيئة والاستدراج، وليس الإجبار، لأن الله سبحانه وتعالى يحاسبُ الناس على أعمالهم التي يعملونها ضمن الدائرة التي يسيطرون عليها، إنْ خيراً فخير، وإنْ شرّاً فشرّ، يدل على ذلك قوله تعالى:﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [سورة الزلزلة/٧-٨]، وغيرها من الآيات، وما يؤكّد أنّ إضلال الله سبحانه وتعالى للظالمين إنّما هو مدٌّ وتهيئةٌ واستدراجٌ قولُه عزّ وجل:﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [سورة مريم/٧٥]، وهذا الإضلال من الله سبحانه وتعالى خاص بمن اتصف بصفة الظلم، وقد دلّ على ذلك تعليقُ الحكمِ بالمشتقّ، وهو اسم الفاعل (الظالمين)، وفي الأصول أنّ تعليق الحكم بالمشتقّ يؤذِنُ بعلّية مصدر الاشتقاق، وهو الظلم هنا، فما دام العبد ظالماً استحق الإضلال حتى يعود عن ظلمه، ويتوب إلى الله سبحانه وتعالى.

والأَولى حمل الظلم على عمومه ليشمل الشرك والكفر ويشمل ظلم النفس والمعاصي، لعدم وجود مخصِّص يخصّص الظلم بالشرك، أمّا قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [سورة لقمان/١٣] فهو يدلّ على وصف الشرك بأنّه ظلم، وأنّه ظلم عظيم، ولا يدل على تخصيص الظلم بالشرك ؛ وهذا ما تقتضيه قواعد النحو، وعليه فكلّ من اتصف بصفة من صفات الظلم فإنّه مستحقٌّ للإضلال والمدّ في هذه الصفة حتى يتوب عنها، سواء أكانت شركاً وكفراً، أم كانت عملاً سيئاً أو ظلماً للنفس، يقول الحقّ سبحانه وتعالى:﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال/٣٨]، ويقول عزّ وجل:﴿وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ١١٠﴾ [سورة النساء/١١٠].

أما **المفهوم الثالث** في الآية الكريمة فهو أنّ الله يفعل ما يشاء، ذلك أنّه سبحانه القادر على كل شيء، لا يمنعه مانع، ولا معقّب لحكمه، ولا رادّ لأمره، فهو سبحانه يفعلُ في خلقه ما يشاء، وجاء هذا المفهوم تأكيداً لما سبقه، فالله تعالى يثبّت إذا أراد التثبيت، ويُضِلُّ إذا أراد الإضلال، فهو سبحانه لا يُسأل عمّا يفعلُ وهم يُسألون.

وتضمّنت الآية نكتةً بلاغيةً تمثّلت في إظهار الفاعل في الجمل الثلاث، وهو لفظ الجلالة: يثبّتُ اللهُ، ويُضِلُّ اللهُ، ويفعلُ اللهُ، يقول عنها ابن عاشور: «وَإِظْهَارُ اسْمِ الْجَلَالَةِ فِي وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشاءُ لِقَصْدِ أَنْ تَكُونَ كُلُّ جُمْلَةٍ مِنَ الْجُمَلِ الثَّلَاثِ مُسْتَقِلَّةً بِدَلَالَتِهَا حَتَّى تَسِيرَ مسير الْمثل»، إضافة إلى التأكيد على أهمّية الفاعل عزّ وجلّ وقدرته على ما يريد.

ونشيرُ أخيراً إلى أنّ بعض المفسرين -منهم الطبري والقرطبي وغيرهم- ذكروا في سبب نزول الآية أنّها نزلت في سؤال الملَكَين للميت في قبره، ولكنّ هذا لا يقتضي التخصيص؛ لأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرّر في الأصول، فتثبيت الله سبحانه وتعالى للمؤمنين واقعٌ في الدنيا والآخرة، وإضلال الله سبحانه واقعٌ للظالمين ما داموا متّصفين بظلمهم، والله يفعل كلّ ما يشاء؛ بدلالة عموم «ما» الموصولية.

نسأل الله سبحانه وتعالى هدايتنا وهداية المسلمين إلى الحق، وأن يثبّتنا وإياهم على الحقّ حتى نلقاه سبحانه وتعالى وهو عنا راضٍ.■

ترامب يطلب من نتنياهو «وقف الهجوم فورًا»

كشفت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية -نقلا عن مصدر مطلع- أن محادثة الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لوقف إطلاق النار مع إيران كانت صعبة. وقال المصدر إن ترامب رفع صوته خلال مكالمته الهاتفية مع نتنياهو، مطالبا إياه بوقف الهجوم على إيران. وأضاف للصحيفة أن ترامب كان متوترا وطلب من نتنياهو «وقف الهجوم فورا»، وأن نتنياهو لم يتمكن من الحديث واكتفى بالتعبير عن امتنانه للرئيس الأميركي. وبدورها، ذكرت صحيفة التلغراف البريطانية أن ترامب كان صارما ومباشرا بشكل استثنائي مع نتنياهو.

الوعي: هذا دليل إضافي على تهافت الزعم بأن كيان يهود له الكلمة العليا في الولايات المتحدة، وأن الكيان يستطيع أن يفعل ما يشاء دون العودة إلى البيت الأبيض، وأن هذا الأخير لا يملك القدرة على ردعه.

سي إن إن: الضربات الأميركية لم تدمر برنامج إيران النووي وفقا للاستخبارات

أفادت شبكة «سي إن إن» بأن التقييم الأولي للاستخبارات يظهر أن الضربات الأميركية على ثلاث منشآت نووية في إيران -فجر الأحد- لم تدمر العناصر الأساسية للبرنامج النووي الإيراني، وربما لم ترجعه إلى الوراء إلا بمقدار بضعة أشهر فقط.

وأوضحت «سي إن إن» أن هذا التقييم -الذي نقلته عن ثلاثة مصادر اطلعت عليه، وتُنشر فحواه لأول مرة- صدر عن وكالة الاستخبارات الدفاعية، وهي ذراع الاستخبارات لوزارة الدفاع (البنتاغون)، ويستند إلى التقييم الذي أجرته القيادة الوسطى الأميركية عقب الضربات.

وقال اثنان من المصادر إن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب لم يُدمر، كما قال أحدهم إن أجهزة الطرد المركزي سليمة إلى حد بعيد، «لذلك فإن تقييم (الوكالة) يعني أن الولايات

المتحدة ربما أعاقتهم بضعة أشهر فقط على أقصى تقدير».

الوعي: إذا صح هذا الخبر فهذا يؤكد أن الضربات الأمريكية على إيران لم تكن غايتها الفعلية تدمير البرنامج النووي الإيراني، وإنما كانت عملية استعراضية غايتها إنزال كيان يهود عن الشجرة التي تسلقها بخوضه الحرب ضد إيران وعلق فيها وبات بحاجة لسيناريو الخروج منها بعد أن آلمته الصواريخ الإيرانية مع عجزه عن تحقيق المزيد من الأهداف ذات الجدوى من الحرب.

حزب الله: لسنا على الحياد ونتصرف بما نراه مناسباً

مع مرور أسبوع على المواجهة بين كيان يهود وإيران، أعلن الأمين العام لحزب إيران في لبنان نعيم قاسم، الخميس، أن الحزب الموالي لإيران «سيتصرف بما يراه مناسبا» في الأحداث الجارية.

وقال قاسم في بيان: إن الحزب «ليس على الحياد» في هذا النزاع، مضيفا: «نتصرف بما نراه مناسبا في مواجهة هذا العدوان الإسرائيلي الأميركي الغاشم».

جاء هذا الموقف بعدما نبّه المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا توماس باراك من بيروت إلى أن تدخّل الحزب في الحرب الإيرانية-الإسرائيلية سيكون «قرارا سيئا للغاية».

ولفت تقرير أمريكي إلى أن الحزب الذي كان يعد في السابق الأقوى بين حلفاء إيران، لم يطلق صاروخا واحدا منذ الهجوم الإسرائيلي.

الوعي: حزب إيران خسر الدنيا والآخرة، فقد خسر آخرته عندما ولغ في دماء المسلمين في سوريا، ثم خسر دنياه عندما قرر التخاذل حتى تمت تصفية بنيه العسكرية والقيادية.

وسائل إعلام العدو: الزيادة الكبيرة في المصاريف الدفاعية أثقلت كاهل الميزانية العامة.

كشفت وسائل إعلام (إسرائيلية) أن الضربة الجوية التي شنتها دولة الاحتلال على منشآت في إيران كلّفت الحكومة ما يقرب من ١,٥ مليار دولار، في وقت تعاني فيه البلاد من ضغوط مالية متزايدة وأزمة في ميزانية الدفاع. وأوضحت التقارير أن الزيادة الكبيرة في المصاريف الدفاعية أثقلت كاهل الميزانية العامة، ما دفع الحكومة إلى اختراق إطار الميزانية المحدد لعام ٢٠٢٥،

وذلك بعد أن تم اختراقه أربع مرات خلال عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس هشاشة الاستقرار المالي في ظل الأوضاع الأمنية المتوترة.

الوعي: إن المؤشرات الاقتصادية هي من أهم العوامل في بقاء أو سقوط الأنظمة والحكومات، وهي أكثر تأثيرًا في الكيان، ولعل أبلغ ما يُقال هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةٗ ثُمَّ يُغۡلَبُونَۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحۡشَرُونَ ٣٦﴾.

قوة من الجيش اللبناني تدخل ضاحية بيروت.. وتفتش مبنى

بناء على طلب سابق من لجنة الإشراف الخماسية لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، دخلت قوة من الجيش اللبناني، اليوم الأربعاء، منطقة «السان تيريز» في الضاحية الجنوبية لبيروت، وعملت على الكشف عن أحد الأبنية في المنطقة كانت قد دخلته أمس أيضاً، لكنه استقدم هذه المرة جرافة للحفر، وفق ما أفادت مراسلة العربية/الحدث.

وكان مسؤول عسكري لبناني أوضح سابقا أن الجيش بدأ أمس تفتيش مبنى في منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل (حزب الله) المكتظ بالسكان، بناء على طلب لجنة الإشراف الخماسية لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان.

الوعي: لم يكتف حزب إيران بتجهيز كفنه، بل أعد المشهد الأخير للرقص فوق قبره الذي حفره بنفسه، فها هي اللجنة «الخماسية» تأمر وتنهى، فَمَن هذه اللجنة الخماسية؟ إنها الجيش اللّبناني (المنفذ)، الجيش دولة الاحتلال (الآمر)، الولايات المتّحدة الأميركيّة (الناهي)، فرنسا واليونيفيل (الشهود).

سلام: تمكنا من منع جر لبنان للحرب... ونسعى لانسحاب (إسرائيل) من الجنوب

جدّد رئيس الحكومة اللبنانية نواف سلام من قطر حيث التقى أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني التأكيد على أن تمسك حكومته بـقرار «بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على كامل أراضيها بشكل أولوية»، وقال: «تمكنّا من منع جر لبنان (إلى الحرب بين تل أبيب وطهران) ونسعى

للضغط على (إسرائيل) للانسحاب».

وأكد سلام تمسك حكومته بتطبيق اتفاق الطائف، مشيراً إلى أن «بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على كامل أراضيها» يشكل أولوية، مشدداً على «أن لبنان لا يمكن أن ينعم بالاستقرار الكامل ما لم تنسحب (إسرائيل) من الأراضي اللبنانية التي لا تزال تحتلها، خصوصاً في النقاط الخمس المعروفة.

وقال: «نسعى لحشد دعم عربي ودولي لإلزام (إسرائيل) بالانسحاب، وهذا جزء من حراك يومي منذ أكثر من شهرين». ورأى أن تفاهم وقف العمليات العدائية الموقع في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي مع (إسرائيل) «لم تلتزم به الأخيرة»، داعياً إلى إعادة إحيائه، والضغط لتنفيذه.

الوعي: التصريح يحمل المعنى ونقيضه. حين تستجدي دول العالم لتضغط على دولة الاحتلال لتسحب جيشها من أرضك فلا يمكنك القول إنك تبسط سلطتك بقواتك الذاتية.

اجتماع استثنائي لـ«الوزاري الخليجي» في الدوحة لبحث الهجمات الصاروخية الإيرانية

عقد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً استثنائياً في العاصمة القطرية الدوحة، بعد الهجمات الصاروخية الإيرانية التي استهدفت قاعدة «العديد» في الأراضي القطرية.

وأكد جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن هذا الاجتماع يأتي تأكيداً على وقوف دول مجلس التعاون صفاً واحداً مع الأشقاء في قطر، والتأكيد كذلك على أن أمن واستقرار قطر يعدان جزءاً لا يتجزأ من أمن واستقرار دول المجلس.

الوعي: لقد كانت تصاريح مسؤولي دول الخليج ورؤسائهم واجتماعاتهم المشهد الأخير من مسرحية إنهاء الحرب بين كيان يهود وإيران، وكأن رعاء الشاء هؤلاء المتطاولين في البنيان يملكون قرارهم، ولولا نعم الله في هذه الأرض من ثروات الأمة التي بددوها وأنفقوها على إمبراطور البيت الأبيض لما حفظوا كراسيهم ولا مكانتهم ولا أمنهم...

مواجهات كاليفورنيا: حدث عرضي أم شرخ مجتمعي؟

في السادس من شهر حزيران يونيو الفائت اندلعت في لوس أنجلوس في ولاية كاليفورنيا احتجاجات ومواجهات، مع تجلّي نهج الرئيس الأميركي دونالد ترامب الصارم في تطبيق قوانين الهجرة وترحيل المهاجرين غير النظاميين. وتحوّلت المظاهرات إلى مواجهات أمنية بعد اعتقال السلطات الفدرالية مهاجرين غير نظاميين في مناطق عدّة في لوس أنجلوس، وذلك بهدف ترحيلهم. غير أنّ ما بدأ احتجاجا مدنيا سرعان ما تحوّل إلى أزمة دستورية بين ترامب وولاية كاليفورنيا التي خاضت منذ بداية العهد الثاني للرئيس الأميركي مواجهات مع إدارته حول أمور شتّى على رأسها قضيّة المهاجرين غير النظاميين.لقد علّمنا التاريخ أنّ ثمة إمبراطوريات تنهار من داخلها. ولعلّ المستقبل غير البعيد سيثبت أنّ الإمبراطورية الأمريكية هي من هذا النوع من الإمبراطوريات التي من شأنها أن تنهار بفعل عوامل ذاتية داخلية، ولن ينتظر انهيارُها بالضرورة عدوّا خارجيًا يدفعها إليه. إنّ من أهمّ عوامل تماسك الدول وقوتها الداخلية أن تكون الدولة ممثِّلة لمجتمع متماسك له هويّته وتشريعه وطريقته في العيش. وتتماسك الدولة وتقوى بقدر ما يكون معظم رعيّتها أعضاء في هذا المجتمع. وقد يتوهّم البعض أنّ جميع رعايا الدولة (مواطنيها) هم أعضاء في مجتمعها، وهذا خطأ كبير. فالمجتمع ليس جميع مواطني الدولة ورعاياها بالضرورة. فقد تشتمل الدولة على مجتمعات عدّة، وقد يكون فيها كثير من الأفراد الذين لا ينتمون بوجهة نظرهم عن الحياة وطريقتهم في العيش إلى مجتمعها. وحين تشعر بعض المجتمعات المنضوية في هذه الدولة والتي ترى أنّ الدولة لا تمثّلها ولا تنتمي إليها ثقافيًا أنّ بمقدورها تنظيم نفسها، فقد تبدأ بالتحرّك الشعبي والسياسي والنضالي، لتلتحق بدولة أخرى تشعر أنّها تنتمي إليها، أو لتقيم لنفسها دولة تمثّلها، أو على الأقلّ لتنال حكمًا ذاتيًا يميّزها من سائر المجتمعات داخل الدولة. وقد رأينا عددًا من هذه الحالات والنماذج في التاريخ وفي عصرنا هذا. لقد نجحت الثقافة الغربية المعاصرة المبنيّة على عقيدة فصل الدين عن الحياة وقوانينها المنبثقة منها في أن تحقّق نجاحًا مهمّا في صهر مكوّنات عرقية ودينية، وقد بلغت ذروة نجاحها في هذا الإنجاز أواخر القرن العشرين. ولكنّها ما لبثت أن شهدت تراجعًا واضحًا في القرن الحالي. ولعلّ صدمتها الأولى كانت في فشل إقرار دستور موحّد لأوروبا وتحويل الاتّحاد الأوروبي إلى الولايات المتّحدة الأوروبية. ثمّ جاء الانقسام في تلك المجتمعات على مفاهيم حياتية ومجتمعية أساسية ليُحدث شرخًا عميقًا، لا بين المكوّنات العرقية والدينية وحسب، وإنّما داخل القومية الواحدة التي كان يفترض دائما أنّها تشكّل ثقافة واحدة تميّزها من سائر القوميات. مفاهيم مثل النظرة إلى الدين ودوره في المجتمع والسياسة، والموقف من الإجهاض، والشذوذ والنسوية وما يسمى بالجندر ومجتمع الميم-عين ودور المرأة وانقسام المجتمعات الغربية بين ما يسمى بالتيّار الليبرالي -ويسمّي كثير من هؤلاء أنفسهم بالمجتمع المفتوح، ويسمّيهم ترامب باليساريين- والتيارات العنصرية التي توصف غالبًا بالمحافِظة، كلّ هذا بدأ يقسم المجمعات الغربية إلى شطرين، يتنافسان في الانتخابات، ويأخذ كلّ منهما حين وصوله إلى السلطة البلاد والعباد باتّجاه مغاير للآخر.ظهر أنّ القلاقل التي اندلعت في كاليفورنيا الشهر الفائت وامتدّت نسبيا إلى ولايات أُخر لا تشبه بما سبقها من أعمال شغب عرفتها الولايات المتّحدة. فإذا كانت أعمال الشغب التي عرفتها أمريكا سابقًا واستدعت تدخّل الجيش قد أثارتها أقلّيات تعيش داخل المجتمع الأمريكي، وهم غالبا الأقلّية السوداء، فإنّ المشهد الحالي يعبّر عن انقسام واسع جدّا، عمودي وأفقي، يكاد ينقسم فيه كلّ الأمريكيين إلى فئتين متمايزتين ثقافيًا وأيديولوجيًا؛ فئة عنصرية محافظة، يتزعّمها ترامب والحزب الجمهوري، وفئة ليبرالية تستقطب اللادينيين والأقلّيات العرقية والدينية وما يسمّى بالمجتمع المفتوح، يتزعمها الحزب الديمقراطي. وهو انقسام ظهر مرارًا في السنوات الأخيرة، وكاد يتسبب بصدامات واسعة على ارض الواقع، ولا سيّما سنة ٢٠٢٠ حين خسر ترامب الانتخابات الرئاسية. ولئن ضبطت السلطة الفدرالية الشارع المنتفض بعد موجة الاحتجاجات هذه، فإنّ هذا لا يعني أنّها ستكون أعمال شغب عابرة وتطوى صحيفتها كالتي شهدتها البلاد في مراحل سابقة. إنّه انقسام عميق، ويزداد تعمّقًا يومًا بعد يوم، وسيبقى يهزّ استقرار الإمبراطورية حتّى تتهاوى، والله تعالى أعلم.

يسأل سائل:

الغرب لم يتقدم إلا بعد أن فصل الدين عن الدولة. وفي المقابل: المسلمون فصلوا الدين منذ عقود وعقود عن المجتمع والدولة والسياسة... فلماذا لم يتقدّموا كما تقدم الغرب؟

الجواب:

المسلمون في فجر تاريخهم نهضوا بعقيدة روحية وسياسية انبثق منها نظام للحياة والمجتمع والدولة، فكفلت لهم وجهة نظر في الحياة منبثقة من فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة، حددت لهم معنى الحياة وكفلت لهم طريقة للعيش ونمطا حضاريا خاصا، بما أتت به من تشريع شامل ومتكامل ينظم علاقات الإنسان بربه وبنفسه وبسائر الناس. وحين ضعف فهمهم لإسلامهم فأساؤوا تطبيقه ثم نُحّيت أنظمة الإسلام من حياتهم وحلت محلها الأنظمة الغربية العلمانية الرأسمالية خرجوا من دائرة الحياة الإسلامية، ولكنهم لم ينتقلوا إلى الحياة الغربية، وإنما تأثروا بها إلى حد بعيد، فباتوا بلا هوية ولا نظرة محددة للحياة، فلا هم احتفظوا بهويتهم ولا هم انتقلوا بالكلية إلى الهوية الغربية، فكان مآلهم حتما إلى الانحطاط.

أما الغرب فكان قبل ولادته الحضارية الجديدة يعتنق عقيدة روحية لا ينبثق منها تشريع ونظام للحياة، بل كانت عقيدتهم توجههم إلى ازدراء الحياة الدنيا من حيث هي دار عقاب لا دار هناء، فحكموا على أنفسهم بانحطاط دام ألف سنة.

فلما فصلوا هذه العقيدة السلبية عن حياتهم واعتنقوا عقيدة فصل الدين عن الحياة اتخذوا لأنفسهم مفهوما جديدا للحياة والسعادة ، هو المنفعة المادية ونيل أكبر قسط من المتع الجسدية، وانبثق من عقيدتهم الجديدة هذه نظام للحياة والمجتمع والدولة فانتقلوا إلى هوية حضارية جديدة وطريقة عيش مختلفة جعلتهم مقبلين على تحقيق مفهومهم للحياة وللسعادة في هذه الحياة الدنيا.

فالمسلمون نهضوا بعقيدة سياسية انبثق منها نظام وكذا الغرب نهض بعقيدة سياسية انبثق منها نظام. والفرق بين الفريقين أن العقيدة الإسلامية عقيدة روحية فوق كونها عقيدة سياسية، فهي توافق الفطرة وتقنع العقل، بينما عقيدة الغرب المعاصر فصلت الروح عن المادة، أي فصلت حياة الإنسان الدنيا عن خالقها، فناقضت الفطرة وخذلت العقل إذ لم تحسم قضية الخلق والخالق وعلاقته بالحياة الدنيا.

فكانت نهضة الإسلام طريقا إلى السعادة بينما كانت نهضة الغرب المعاصر طريقا إلى الشقاء.

الموقع الرسمي لمجلة الوعي: http://www.al-waie.org
الحساب الرسمي لمجلة الوعي على الفيسبوك: https://www.facebook.com/alwaie.info
الحساب الرسمي لمجلة الوعي على إكس (التويتر): https://x.com/alwaiemagazine
القناة الرسمية لمجلة الوعي على الانستغرام: https://www.instagram.com/alwaiemagazine/
عنوان المجلة على الديلي موشن: https://www.dailymotion.com/alwaiemagazine